ابن ملكون الإشبيلي
وآراؤه النحوية

إعداد

الدكتور/ محمد عطية على عطية

مدرس اللغويات في كلية اللغة العربية

جامعة الأزهر ــ فرع الزقازيق

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلق الله أجمعين، سيدنا محمد ﷺ الصادق الوعد الأمين، وعلى آله وأصحابه ومن نسج على منوالهم إلى يوم الدين ..

وبعد ...

فقد ظهر في بلاد الأندلس في القرن السادس صفوةٌ من علماء العربية كانت لهم جهودٌ بارزة في الدراسات النحوية وغير ذلك من العلوم .

وكان العصرُ الذى عاشت فيه هذه الصفوةُ مليئاً بالاضطرابات السياسية، فانقسمت الدولة إلى عدة دويلات تَتنازع ويُفني بعضُها بعضا إلا أن هذه الاضطرابات لم تؤثر في الحياة العلمية، فقد شهد العصرُ تطورًا علميًا كبيرًا في مجالات مختلفة.

وقد عُني علماء الأندلس بكتب أهل المشرق، فتجشَّموا الأسفار إلى بلادهم، واقتبسوا من علومهم، ثم رجعوا إلى بلادهم مزوّدين بعلوم المشارقة وما جلبوه معهم من مؤلفاتهم.

ومن هؤلاء العلماء البارزين الذين كان لهم دور واضح في علوم العربية ابن ملكون الإشبيلي، فقد شارك في نهضة الأندلس العلمية في القرن السادس الهجري.

ووقع اختياري على شخصية ابن ملكون الإشبيلي لعدة أمور، منها أن الدراسات الحديثةَ التي تخصصت في دراسة الشخصيات النحوية، فكشفت عن حياتهم وآرائهم ومذاهبهم أسهمت في كشف النقاب عن تاريخ النحو العربي، والتعرف على الأبعاد التى أدَّت إلى تطوره وتكامله.

ومنها التعرف على شخصية هذا العالم، وذلك بدراسة آرائه واختياراته.

ومنها أن شخصية ابن ملكون لم تنل عناية الباحثين، ولعل السبب فى ذلك عدم وجود كتب خاصة به مخطوطة كانت أو مطبوعة.

فلم أجد في المكتبة العربية كتابًا خاصا به يكشف النقاب ويُميط اللِّثَام عن حياته، ويجمع آراءه المبعثرة في بطون الكتب النحوية.

فالمتصفِّح للمظانّ النحوية يجد بعض الشذرات المتناثرة التى تشير إلى آرائه النحوية، فعمدتُّ إلى استقصاء مادة البحث وجمع هذا الشتات المتناثر من مصادره.

وقد صنفت هذا البحث وجعلته فصلين:

الفصل الأول: يتعلق بعصره وحياته، فتحدثتُ بإيجاز عن عصره من الناحيتين السياسية والعلمية، ثم تناولتُ الحديث عن حياته فتحدثت عن اسمه، وكنيته، ولقبه، وشيوخه الذين تتلمذ عليهم، وتلاميذه الذين أخذوا عنه، وما خلف وراءه من مصنفات، وختمت ذلك بالحديث عن وفاته.

والفصل الثاني: تناولتُ فيه آراءه واختياراته النحوية، فقمتُ بدراسة هذه الآراء دراسة مفصلة، وناقشتُ كل رأي على حدة، مع عرض لآراء النحاة ومذاهبهم، واختيار الرأي الذى يساير اللغة فى نموها وتقدمها، ولا يقف بها جامدة هامدة.

ورتَّبتُ آراءه النحوية حسب ورودها في ألفية ابن مالك، ونظمتها على النحو الآتي:

١ - (أي) الموصولة بين الإعراب والبناء.

٢ - حذف أحد مفعولي (ظَنَّ) اختصارًا .

٣ - نيابة المصدر المؤكد عن الفاعل.

٤ - بيت من الشعر بين التنازع وعدمه.

٥ - الأصل فى الظروف من جهة التصرف وعدمه.

٦ - تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر.

٧ - (مُذْ) بين الأصالة والحذف.

٨ - نوع (أل) المصاحبة لفاعلي (نِعْمَ) و(بِئْسَ).

٩ - من شروط النعت المقطوع.

١٠ - علة امتناع الإشمام في المكسور.

١١ - احتمال النفي وعدمه في قوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ .(الحديد/٢٩)

وإني إذ أقدم هذا العمل المتواضع لهذا العالم أرجو أن يكون قد أخذ شيئا من حقه، فلا أزعم أني قد وفيته ما يستحقه، فإنه عند ظهور مؤلفاته تكون دراستُه أكثرَ عمقا واتساعًا.

وختامًا هذا عملي أرجو أن يكون فيه ما ينفعني عند ربي، بذلت فيه قصارى جهدي ، ساعيا سعيا حثيثا أن يكتبه الله في ميزان حسناتى، فإن أكُ قد وُفقت فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، وإن تكن الأخرى فحسبي أنَّ العلمَ طلبت، فلله الأمر من قبل ومن بعد ، هو حسبي عليه توكلت وإليه أنيب.

﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا .... ﴾ البقرة: ٢٨٦ .

الدكتور

محمد عطية على عطية

مدرس اللغويات في كلية اللغة العربية

جامعة الأزهر ــ فرع الزقازيق

الفصل الأول
عصر ابن ملكون وحياته

أولا: الحياة السياسية والعلمية في بلاد الأندلس[1]:

الحياة السياسية:

لما فتح المسلمون بلادَ الأندلس على يد قائدهم طارقِ بن زياد عام ٩٢هـ اندفعت القبائلُ إلى تلك البلاد، فانتشرت العربيةُ بين أهلها، وتعلَّموها حتى غلبت على سائر اللغات.

وقد مرّ حكمُ المسلمين للأندلس بثلاثة عهود:

الأول: عصر الولاة من قبل الدولة الأموية من (٩٢ ـ ١٣٨هـ):

وفي هذا العصر كثُرت الفتن والحروب، وتوطيد سلطان الإسلام، ولم يكن لدى الأمراء فى هذه الحقبة أدنى عناية بالعلم والأدب.

الثانى: عصر الدولة الأموية (١٣٨ ـ ٤٢٢هـ) :

وفيه فرّ عبدالرحمن بن معاوية الملقب بـ(عبدالرحمن الدَّاخل) من مذبحة الأمويين، وعبر إلى الأندلس وتحصَّن بها، ونصب نفسه أميرا عليها، فأسَّس لبنيه وأحفاده ملكا ضخما، وكان يحبُّ العلماء ويقدرهم، فنهض بالحياة الثقافية، وأضاء جنبات الحياة بنور المعرفة، فكان عصرا من أزهى عصور العناية بالعلم والأدب والحضارة.

وبلغت الدولة ذروة الحضارة والعلم فى عصر عبد الرحمن النَّاصر من (٣٠٠ ــ ٣٥٠هـ) حيث عاصرت دولة العباسيين بالمشرق، فكان نور العلم والحضارة يسطع من المشرق والمغرب، وحدث بين الدولتين تنافس وسباق فى ميدان العلوم ، وأصبحت قرطبة وبغداد قبلتي العلماء، فأدَّى ذلك إلى إنفاق

---

(١) ينظر: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقرى (١/ ٢٢٩) ومقدمة كتاب خصائص مذهب الأندلس النحوى خلال القرن السابع الهجرى د/عبدالقادر رحيم الهيتى (١٧ ــ ٢٢) وتاريخ الأدب الأندلسى عصر الطوائف والمرابطين د/ إحسان عباس (٤٦ ــ ٥٦) وتاريخ الأدب الأندلسى د/محمد زكريا عنانى (١٨ ــ ٢٣) .

الأمويين الكثير من الأموال لجلب الكتب وترجمتها، وعُني الأندلسيون بإنشاء المدارس، فكانوا إذا اقتحموا مدينةً أو قرية أنشأوا فيها مسجدًا ومدرسة.

الثالث: عصر ملوك الطوائف (٤٢٢ ـ ٨٩٨هـ) :

وهو عصر التمزق السياسي للدولة الإسلامية، فانقسمت الدولة إلى عدة دويلات تتنازع ويُفني بعضُها بعضا حتى انتهى الحكم الإسلامي نهائيا، ورغم ذلك شهد هذا العصر نهضة فكرية لم تبلغْها الأندلس فى عصورها المختلفة، فازدانت قصور الأمراء بالعلماء والأدباء والشعراء، وتنافَسَ الأمراء في إكرام العلماء وتقديرهم، فازدهرت الحياة العلمية والأدبية فى ذلك العصر، فهو يعدُّ امتدادا لعصر خلفاء بني أمية.

الحياة العلمية:

لقد حرص كلُّ أمير من أمراء الأندلس على مختلف الأزمنة وتباين الدول على أن يكون في مستوى الثقافة الدينية واللغوية التى تسمح له بمخاطبة الفقهاء الذين كانوا عادة زينة مجالس الأمراء ومستشاريهم، مما أدى إلى احترام العلماء وإجلالهم، فبرز الأندلسيون فى جميع أنواع العلوم، فاشتغلوا بعلوم الفلسفة، والهندسة، والرياضيات، والنجوم، والطب، والمنطق، وعلوم الأدب واللغة والتاريخ والرواية، وسائر العلوم الدينية.

كما رحل بعض الأندلسيين إلى المشرق لتحصيل العلوم، ثم عادوا إلى بلادهم لنشر العلم بين الأندلسيين، وعُنِيَ الخلفاء بجمع الكتب وشرائها، ومن ذلك الخليفة: (عبدالرحمن النَّاصر) كان يُرسل من يشتري له الكتب من العراق والحجاز ومصر، وبعث (الحكم المستنصر) إلى أبي الفرج الأصفهاني بألف دينار ليُرسل إليه كتاب (الأغاني) قبل أن يظهر ببغداد.

وأنشأ (الحكمُ بن عبدالرحمن النَّاصر) مكتبة كبرى فى قرطبة تُعَدُّ من مفاخر الأندلس، فقد جمعت أربعمائة ألف مجلد فى جميع العلوم والفنون.

كما يظهر لنا أن منافسة الأندلسيين للمشرق وأهله كانت تبعث من جِدِّهم ما لم يتهيأ لغيرهم من العلماء حينذاك.

يقول الأستاذ علي النجدي: "وقد رجعتُ إلى بُغيةِ الوعاة وكشفِ الظنون، أتتبع دراساتِ الكتاب [يقصد كتاب سيبويه] ، وأستوعبُها إحصاءً وعـدًّا، فـإذا للأندلس وما يُسَامِتُها من بر المغرب قرابة أربعين، وللعراق وما يليـه قرابـة خمس وعشرين، ولمصر أربع لا غير، وليس هذا التفاوت بعجيب، ففى الشرق كان مقر الخلافة العباسية، وإليه كانت رحلة العلماء والشعراء والمزية عامـة، وفى الغرب كان مقر دولة أخرى عربية تنافس الخلافة، وتحرص أن تجاريهـا فى كل ميدان"[1].

وقد ازدهرت دراسة النحو فى الأندلس، فكان للنحو مكانةٌ سامية ومنزلةٌ رفيعة لدى الأندلسيين، فكانوا يُعدونه أصلا من أصول ثقافتهم، وكـان العـالم عندهم لا تكون له قيمةٌ فى نظرهم إلا إذا كان بارعًا فى علم النحو.

وفى عصر ملوك الطوائف تحديدا ــ فهو العصر الذى عاصره ابن ملكون ــ ازدهرت دراسة النحو، فخالط نحاته جميعَ النحاة مـن بـصريين وكـوفيين وبغداديين، وانتهجوا نهجهم فى كثير من اختيـاراتهم، وأضـافوا كثيـرا مـن التعليلات.

وقد نضج النحو في القرن السادس الذى عاش فيه ابن ملكون، فـذاعت شهرة النحويين فيه، ومن أبرز نحاة هذا القرن:

١ - أبو محمد بن السيد البطليوسي (ت/ ٥٢١هـ).

٢ - أبوالحسين بن الطراوة (ت/ ٥٢٨هـ).

٣ - أبوالحسن بن الباذش الغرناطي (ت/٥٢٨هـ).

---

(١) سيبويه إمام النحاة أ/ علي النجدي ناصف (١٩٢) .

٤ – أبوعبدالله بن هشام اللخمي (ت/ ٥٧٠هـ)٠

٥ – أبوبكر بن طاهر الإشبيلي (ت/ ٥٨٠هـ)٠

٦ – أبوالقاسم السهيلي (ت/ ٥٨١هـ)٠

٧ – ابن مضاء القرطبي (ت/ ٥٩٢هـ)٠

٨ – أبوموسى الجزولي (ت/ ٦٠٥هـ)٠

٩ – أبوالحسن بن خروف (ت/ ٦١٠هـ)٠

ثانيا: حياة ابن ملكون:

اسمه وكنيته ولقبه ومولده[١] :

هو: أبوإسحاق إبراهيم بن محمد بن منذر بن أحمد بن سعيد بن ملكون الحضرمي الإشبيلي ٠

ولد بإِشْبِيلِيَّة، وهي مدينة كبيرة عظيمة من كبريات الحواضر الأندلسية أيام حكام بني عبَّاد، ودولة المرابطين والموحدين، وهي قريبة من البحر، يُطِلّ عليها جبلُ الشَّرَفِ، وهو جبلٌ كثير الشجر والزيتون، وكانت تُسَمَّى "حِمْصَ"[٢] ٠

أخلاقه وعلمه[٣] :

أشارت كتب التراجم إلى أن ابن ملكون كان من أهل المعرفة باللغة والآداب، والتقدم فى علم القراءات فهو أستاذ نحوي جليل، كان محبا للعلم مجتهدا فى طلبه ٠

وكان ــ رحمه الله ــ متحليا بالتواضع، وصفاء النفس، يعترف بالفضل لأهله ، حتى ولو كان مع أقرانه٠

---

(١) ينظر: معجم المؤلفين (١/ ١٠٨) والتكملة (١/ ١٣٥) وكشف الظنون (١/٦٩١) والأعلام (٢/ ٦٢) وإشارة التعيين (١٨) والبلغة (١/ ٤٨) والوافى بالوفيات (٦/ ٨٥) وبغية الوعاة (١/ ٤٣١) وتاريخ الإسلام (٤١/١٠١)٠

(٢) ينظر: معجم البلدان (١/ ١٩٥) ٠

(٣) ينظر: التكملة (١/ ١٥٧) وبغية الوعاة (١/ ٤٣١) ٠

قال عن أحد أقرانه، وهو ابن الجد الفهري (ت/ ٥٥٠هـ):
"من قرأ كتاب سيبويه على ابن الجدّ فما عليه ألا يقرأَه على سيبويه"[١].
كما كان ذا هيبة عند طلابه، أشار إلى ذلك تلميذُه الشلوبين[٢].

شيوخه[٣] :

أخذ ابن ملكون بواكير تعليمه في إِشْبِيلِيَّة، فقد كانت تشهد حركة علمية كبيرة، وحوت صفوة علماء الأندلس الذين أخذ عنهم ابن ملكون، ومن هؤلاء:

١ - أبوعبدالله يونس بن محمد بن مغيث بن محمد بن يونس (ت/٥٣٢هـ).
٢ - أبوالوليد بن حجاج اللخمي إسماعيل بن عيسى بن عبدالرحمن (ت/٥٣٤هـ).
٣ - شريح بن محمد بن شريح بن أحمد بن محمد بن شريح بن يوسف بن شريح (ت/٥٣٩هـ).
٤ - أبوالقاسم عبدالرحمن بن محمد بن عبدالرحمن بن عيسى الأموي النحوي المعروف بابن الرَّماك (ت/٥٤١هـ).
٥ - أبوعبدالله بن الحزاز محمد بن سليمان الحجري.
٦ - أبوبكر بن فندلة محمد بن عبدالغنى بن عمر بن عبدالله.
٧ - أبومروان بن محمد الباجي.
٨ - عبَّاد بن سرحان .

---

(١) بغية الوعاة (٢/ ٢٥) .
(٢) ينظر: مسألة (أي) الموصولة بين الإعراب والبناء.
(٣) ينظر: التكملة (١/ ١٣٥)، (٣/ ٢٣، ٢٤) وتاريخ الإسلام (٣٦/ ٥٠١)، (٧٧/٣٧، ٧٨) وسير أعلام النبلاء (٢٠/ ١٤٣، ١٧٥) .

تلاميذه :

١ - أبوعلي الحسن بن إبراهيم بن الحسن المعروف بابن عيَّاش الخزاعي (ت/٥٩٥هـ) [١] .

٢ - أبوبكر محمد بن أحمد بن عبدالملك بن صخر اللخمي (ت/٦٠٠هـ)[٢].

٣ - أبوذَرّ مصعب بن محمد بن مسعود بن عبدالله بن مسعود الخُشَني المعروف بابن أَبِي رُكَب (ت/ ٦٠٤هـ) [٣].

٤ - أبوعبدالله محمد بن أحمد بن عبدالملك بن عبدالعزيز بن عبدالملك اللخمي الباجي (ت/ ٦٠٥هـ) [٤].

٥ - أبوعبدالله محمد بن على بن يخلف بن يوسف بن حسون (ت/٦٠٦هـ) [٥].

٦ - أبوالقاسم أحمد بن محمد بن أحمد بن أبى هارون التميمي المقرئ (ت/٦٠٧هـ) [٦].

٧ - أبوالقاسم عبدالرحمن بن على بن يحيى بن القاسم الجزيري الخضراوي (ت/٦٠٨هـ) [٧].

٨ - أبوالحسن على بن محمد بن على بن محمد الحضرمي الإشبيلي المعروف بابن خروف (ت/ ٦٠٩هـ) [٨].

---

(١) ينظر: البغية (١/ ٤٩٣) .

(٢) ينظر: التكملة (٢/ ٨٥) .

(٣) ينظر: التكملة (٢/ ١٨٧، ١٨٨) .

(٤) ينظر: التكملة (٢/ ٩٤) .

(٥) ينظر: التكملة (٢/ ١٦٢) .

(٦) المرجع السابق (١/ ٨٧) والبغية (١/ ٣٥٩) .

(٧) المرجع السابق (٣/ ٤٤)، والبغية (٢/ ٨٤) .

(٨) ينظر: التكملة (٣/ ٢٢٦) وتاريخ الإسلام (٤٣، ٣٣٩) والبلغة(١/١٥٧).

٩ - أبومحمد عبدالله بن سليمان بن داود بن عبدالرحمن بن سليمان بن عمر بن خلف بن حوط الله الأنصاري الحارثي(ت/٦١٢هـ)[١].

١٠ - أبوبكر بن عتيق بن على بن خلف بن أحمد بن عمر بن سعيد بن محمد بن الأيمن (ت/ ٦١٢هـ) [٢].

١١ - أحمد بن عبدالله بن محمد بن يحيى بن محمد بن محمد بن سيد النـاس اليعمري المقرئ (ت/٦١٨هـ) [٣].

١٢ - أبوبكر محمد بن طلحة بن محمد بن عبدالملك بـن خلـف بـن أحمـد الإشبيلي المعروف بابن طلحة (ت/ ٦١٨هـ) [٤].

١٣ - أبومحمد عبدالله بن عبيد الله بن عبدالملك بن على بن محمد بن أحمـد بن أبى محمد اللخمي الباجي (ت/٦٢٠هـ) [٥].

١٤ - أبوالأصبغ عبدالعزيز بن على بن عبدالعزيز بن عبدالعزيز بن على بـن محمد بن أحمد بن عبدالله اللخمي الباجي (ت/٦٢١هـ)[٦].

١٥ - أبوالوليد إسماعيل بن أحمد بن عبدالرحمن الأنصاري المعروف بـابن السراج (ت/ ٦٢٥هـ) [٧].

١٦ - أبوالحجاج يوسف بن معزوز القيسي المرسي (ت/٦٢٥هـ)[٨].

---

(١) ينظر: التكملة (٢/ ٢٨٧ ــ ٢٨٩) .

(٢) المرجع السابق (٤/ ٢٥) .

(٣) المرجع السابق (١/ ٩٨) .

(٤) ينظر: تاريخ الإسلام (٤٤/ ٤٢٢) وبغية الوعاة (١/ ١٢١) .

(٥) ينظر: التكملة (٢/ ٢٩٢) وتاريخ الإسلام (٤٤/ ٤٩٧) .

(٦) ينظر: التكملة (٣/ ٩٩) .

(٧) ينظر: التكملة (١/ ١٥٧) وتاريخ الإسلام (٤٥/ ٢٢٤) .

(٨) ينظر: تاريخ الإسـلام (٤٥/ ٢٤٢) والـوافى بالوفيـات(١٥٩/٢٩)وبغيـة الوعـاة (٣٦٢/٢).

١٧ - أبوالحكم عبدالرحمن بن عبدالسلام بن عبدالرحمن بن أبي الرجال المعروف بابن برجان (ت/ ٦٢٧هـ) [١].

١٨ - أبومروان محمد بن أحمد بن عبدالملك بن عبدالعزيز بن عبدالملك بن أحمد بن عبدالله اللخمي الباجي (ت/٦٣٥هـ)[٢].

١٩ - أبوبكر محمد بن عبدالله بن إبراهيم بن عبدالله بن قسوم اللخمي الزاهد (ت/ ٦٣٩هـ) [٣].

٢٠ - أبوالحسن على بن عبدالرحمن بن على بن أحمد بن عبدالرحمن الزهري (ت/ ٦٤٣هـ) [٤].

٢١ - أبوعلى عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله الأزدي رئيس النحويين المعروف بالشلوبين (ت/ ٦٤٥هـ) [٥].

آثاره:

أشارت كتب التراجم إلى الآثار والمصنفات التى خلفها ابن ملكون وهي:

١ - شرح الحماسة لأبي تمام[٦].

٢ - شرح جمل الزجاجي[٧].

---

(١) ينظر: التكملة (٣/ ٤٦، ٤٧) والعبر فى خبر من عبر (٥/ ١٠٩) وتاريخ الإسلام (٢٨٨/٤٥)والوافى بالوفيات(١٨/ ٢٦٠)وسير أعلام النبلاء(٣٣٤/٢٢)والبغية(٩٥/٢) .

(٢) ينظر: التكملة (٢/ ١٣٦، ١٣٧) .

(٣) المرجع السابق (٢/ ١٤٤) .

(٤) ينظر: التكملة (٣/ ٢٣٩، ٢٤٠) وتاريخ الإسلام (٤٧/ ١٩١) ومعرفة القراء الكبار (٦٤٦/٢) .

(٥) ينظر: التكملة (٣/ ١٥٩، ١٦٠) والديباج المذهب (١/ ١٨٥) والبغية (٢٢٥/٢) .

(٦) ينظر: معجم المؤلفين (١/ ١٠٨).

(٧) ينظر: الأعلام (١/ ٦٢) وإشارة التعيين (١٨).

٣ - النكت على تبصرة الصيمري[١]. يُشير إلى ذلك اعتراضه على الصيمري في مسألة: "علة امتناع الإشمام في المكسور".

٤ - إيضاح المنهج في الجمع بين التنبيه[٢] والمبهج[٣] لابن جني[٤] ، يشير إلى ذلك اعتراضه على ابن جني في مسألة: "احتمال النفي وعدمه في قوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ﴾[٥].

وفاته:

توفي ــ رحمه الله ــ بإشبيلية في شوال سنة إحدى وثمانين وخمسمائة[٦] (٥٨١هـ) ، ودُفن بداره، وأشار بعض المترجمين إلى أنه تُوفي سنة أربع وثمانين وخمسمائة[٧] (٥٨٤هـ).

---

(١) ينظر: البغية (١/ ٤٣١) وإشارة التعيين (١٨) وكشف الظنون (١/ ٣٣٩).

(٢) يقصد: كتاب التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جنى. حققه د/حسن هنداوى (ط:الأولى ــ وزارة الأوقاف ــ الكويت ــ ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م).

(٣) يقصد: كتاب المبهج فى تفسير أسماء شعراء الحماسة لابن جنى حققه د/حسن هنداوى (ط: الأولى ــ دار القلم ــ دمشق ــ ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م).

(٤) ينظر: إشارة التعيين (١٨) والأعلام (١/ ٦٢) والوافى بالوفيات (٦/ ٨٥) والبغية (٤٣١/١) .

(٥) الحديد/ ٢٩ .

(٦) ينظر: البلغة (١/ ٤٨) والوافى بالوفيات (٦/ ٨٥) وإشارة التعيين (١٨) .

(٧) ينظر: كشف الظنون (٦٩١) وبغية الوعاة (١/ ٤٣١) .

الفصل الثاني

((آراؤه واختياراته النحوية))

(أي) الموصولة بين الإعراب والبناء

وافق ابن ملكون[1] الخليل، ويونس، والكوفيين، فذهب إلى أن(أي) معربة، وليست مبنية؛ حملا على نظيرتها (بعض)، ونقيضتها (كلّ).

قال الشاطبي ــ رحمه الله ــ :

"حكى لنا شيخُنا الأستاذ أبوعبدالله ابن الفخار[2] ــ رحمه الله ــ أنّ الشلوبين سأل فى ذلك شيخه ابنِ ملكون ــ وكان مقدّما على سؤاله على أحجام سائر طلبته عن ذلك، إذ كان فيهم ذا هيبة ــ فسأله لِمَ أُعربت (أي) من بين سائر أخواتها ؟ ففكَّر فيها ثم قال: حملا على النظير والنقيض، ولم يُجبْه بأكثرَ من هذا"[3].

المناقشة والتحليل:

الأسماء الموصولة مبنية؛ لمشابهتها الحروف فى الافتقار إلى الصلة التى تتمم معانيها، ورغم هذه المشابهة فقد أُعرب بعض تلك الأسماء ، وهى المثنى؛ اللذان، واللتان، وأُعرب "الذين" عند بعض العرب إعراب جمع المذكر السالم، وأُعربت "أي" الموصولة فى غالب أحوالها.

وإنما أُعربت هذه الأسماء الموصولة؛ لتمكنها في الاسمية الذي هو سبب إعراب الأسماء، فالتثنية والجمع من خصائص الأسماء، وأما "أي" عند استعمالها موصولة فإنّ الأصل فيها الإعراب، وذلك لخروجها عن بقية الأسماء الموصولة بالإضافة التي هي من خصائص الأسماء، فـ"أي" لا تنفكّ عن

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية (١/ ٥٠٣) .

(٢) هو: محمد بن على بن أحمد الخولانى، كان يتفجّر بالعربية تفجّر البحر، قد خالطت لحمه ودمه، لا يشكل عليه منها مشكل، جدد بالأندلس ما كان قد درس من العربية، من لدن وفاة أبى على الشلوبين، قرأ على أبى إسحاق الغافقى، ومات بغرناطة سنة ٧٥٤هـ. تنظر ترجمته فى: بغية الوعاة (١/١٧٤، ١٧٥) وشذرات الذهب (٨/ ٣٠٠ ، ٣٠١).

(٣) المقاصد الشافية (١/ ٥٠٣)، (٩/ ١٢١ ٩

الإضافة إما لفظًا أو تقديرا، فلمّا تحقّق فيها ما هو من خصائص الأسماء عاودتْ الأصل فى الأسماء وهو الإعراب[1]، فلذا كان مقتضى هذا القياس وجوب إعرابها مطلقا، وهو مذهب الخليل، ويونس، وغيرهما، ومع وضوح هذا القياس فى ظاهره واستحقاق "أي" بموجبه الإعراب، إلا أن سيبويه، والمازني، وجمهور البصريين وعامة متأخري النحاة أجازوا بناءَها على الضم عندما تُضَاف ويُحذَفُ صدر صلتها.

وقبل الشروع فى عرض مذهب كل فريق من النحاة لابد من ذكر الصور التى تأتى عليها "أي"؛ لما يقتضيه ذكرها من معرفة حكم إعراب "أي" وبنائها، وهي على النحو الآتي[2] :

الأولى: أن تُضافَ ويُذكرَ صدر صلتها، نحو: (يعجبني أيُّهم هو قائم)، و(رأيتُ أيَّهم هو قائم)، و(مررتُ بأيِّهم هو قائم).

والثانية: ألا تُضاف ولا يُذكر صدر صلتها ، نحو: (يعجبنى أيٌّ قائم)، و(اضربْ أيًّا قائم)، و(امررْ بأيٍّ قائم).

والثالثة: ألا تُضاف ويُذكر صدر صلتها، نحو: (يعجبني أيٌّ هو قائم)، و(اضربْ أيًّا هو قائم)، و(امررْ بأيٍّ هو قائم).

و(أي) فى هذه الثلاثة معربة باتفاق؛ لعد شبهها بالحرف، فأخذت بعض خصائص الأسماء، كإضافتها فى الصورة الأولى لفظًا، وفى الثالثة تقديرًا، وكقيام التنوين فى الصورة الثانية مقام المضاف إليه، كما فى (كلّ)، و(بعض) ، و(حينئذ).

---

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب (١/ ٣٥٥، ٣٥٦) والمقاصد الشافية (١/٥٠٤ ــ ٥٠٦) و(أى) الموصولة فى الدرس النحوى د/ حماد الثمالى (٦٢٨ ــ ٦٣٤) مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ، العدد (٢٧) جمادى الثانية = ١٤٢٤هـ.

(٢) تنظر الصور فى: توضيح المقاصد والمسالك (١/ ٤٤٨) وشرح المفصل لابن يعيش (٣/ ١٤٥) وهمع الهوامع (١/ ٢٩٤، ٢٩٥) .

والرابعة: أن تُضاف ويُحذف صدر صلتها، نحو: (يعجبني أيُّهم قائم)٠

وهذه الصورة الرابعة هي محل خلاف النحاة، حيث انقسموا فريقين:

ذهب سيبويه[١]، وجمهور البصريين[٢] ، إلى أن الضم فى (أي) للبناء، و(أي) بمعنى (الذي)٠

واحتجوا على صحة مذهبهم بالسماع والقياس:

أما السماع: فمنه قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾[٣] بضم "أيُّهم"، وهى قراءة الكثرين[٤]، فتسلط الفعل "نَزَعَ" على "أي" لطلبها مفعولا به، ومع ذلك ضُمَّت، فدلّ على أن ضمتها ضمةُ بناء لا إعراب٠

ومنه ما رواه سيبويه عن العرب، قال: "وسألتُ الخليلَ ــ رحمه الله ــ عن قولهم: اضربْ أيُّهم أفضلُ؟ فقال: القياسُ النصب، كما تقول: اضربْ الذي أفضلُ؛ لأن (أيًّا) فى غير الجزاء والاستفهام بمنزلة (الذي) كما أن (مَنْ) فى غير الجزاء والاستفهام بمنزلة (الذي)"[٥]٠

---

(١) ينظر: الكتاب (٢/ ٣٩٨ ــ ٤٠١) وينظر مذهبه فى: معانى القرآن وإعرابه للزجاج (٣/٣٣٩) والأصول فى النحو (٢/ ٣٢٤) وإعراب القرآن للنحاس (٣/ ٢٣، ٢٤) ومعانى الحروف للرمانى (١٦١) وأمالى ابن الشجرى (٤١/١) واللباب فى علل البناء والإعراب (٢/ ١٢٣) والتبيان (٢/ ٨٧٨) والتخمير (٢/ ١٩٣) وشرح المفصل لابن يعيش (١٤٥/٣) وارتشاف الضرب (٢/ ١٠١٧)، (٤/ ٢١١٩) والدر المصون (٧/ ٦٢١) وأوضح المسالك (١/ ١٥٢) ومغنى اللبيب (١/ ٥١٢) والمساعد (١/ ١٥٤) ٠

(٢) ينظر: أمالى ابن الشجرى (٣/ ٤١) وأسرار العربية (٣٨٣) والإنصاف فى مسائل الخلاف (٢/ ٢٣٢) والبسيط فى شرح الجمل (١/ ٤٤٦) والإيضاح فى شرح المفصل (٤٩٢/١) والمساعد (١/ ١٥٤) وائتلاف النصرة (٦٧) وهمع الهوامع (١/ ٢٩٥) ٠

(٣) مريم / ٦٩ ٠

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٢٣) ٠

(٥) الكتاب (٢/ ٣٩٨) ٠

ومنه ما قاله سيبويه: "ومَنْ قال: امرُرْ على أيُّهم أفضلُ، قال: امرُرْ بأيُّهم أفضلُ؛ وهما سواء"(١).

قال السيرافي: "كأنه قد سُمِع: "على أيُّهم أفضلُ" أكثر من "بأيُّهم"، أو المسموع هو:"على أيُّهم" ويكون "بأيُّهم" قياسًا عليه؛لأنه لا فرق بينهما"(٢).

وأما القياس فعلى النحو الآتي:

١ - الخروجُ عن الأصل في الاستعمال يُوجب الرجوع إليه، و(أي) عند إضافتها وحذف صدر صلتها خرجتْ عن أصل استعمالها وهو البناء، كما أنّ الأصل فيها أن تُوصَل بجملةٍ لا بمفرد، وهذا الخروج عن الأصل أوجب لها العودة إلى الأصل الآخر الذى تتَّسم به الأسماء الموصولة وهو البناء، فبُنيت على الضم، مع أن الفعل "نَزَعَ" يطلبُها مفعولا به.

يقول سيبويه: "وأرى قولهم: "اضربْ أيُّهم أفضلُ" على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في "خمسةَ عشرَ"، وبمنزلة الفتحة في "الآنَ" حين قالوا: مِنَ الآنَ إلى غَدٍ، ففعلوا ذلك بأيُّهم حين جاء مجيئاً لم تجئْ أخواتُه عليه إلا قليلا، واستعمل استعمالا لم تُستعمله أخواته إلا ضعيفاً، وذلك أنه لا يكاد عربي يقول: الذي أفضلُ فاضربْ، واضربْ مَنْ أفضلُ، حتى يدخل (هو)، ولا يقول:"هات ما أحسنُ" حتى يقول: "ما هو أحسنُ" فلما كانت أخواتُه مفارقةً له لا تُستعمل كما يُستعمل خالفوا بإعرابها إذا استعملوه على غير ما استعملت عليه أخواته إلا قليلا"(٣).

٢ - إن (أي) تُشبه من حيث الاستعمال (مَنْ) و(مَا)، فهما يستعملان حرفي استفهام، وحرفي جزاء، ويكونان موصولين، وهما في المواقع الثلاثة ــ الاستفهام، والجزاء، والموصولية ــ مبنيان ، و(أي) تستعمل ذلك الاستعمال ،

---

(١) الكتاب (٢/ ٤٠١) .

(٢) شرح الكتاب للسيرافى (٣/ ١٦٧).

(٣) الكتاب (٢/ ٤٠٠) .

فتقع فى تلك المواقع الثلاثة، فتكون استفهامًا وجزاءً واسمًا موصولا، ومقتضى هذه المشابهة أن تُبنَى(أي) كما بُنِيت(مَنْ) و(مَا) [1].

٣ - (مَا) فى لغة أهل الحجاز لمّا كان القياس يقتضى ألا تعمل، إذا تقدم خبرُها على اسمها، أو دخل حرفُ الاستثناء بين الاسم والخبر رُدَّ إلى ما يقتضيه القياس من بطلان عملها، فكذلك هاهنا: لمّا كان القياسُ يقتضى أن تكون (أي) مبنية، لما حذف منها العائد رُدَّت إلى ما يقتضيه القياس من البناء، يدلُّ عليه: أنّ (أيهم) استُعملت استعمالا لم تُستعمل عليه أخواتها من حذف المبتدأ معها، تقول: اضربْ أيُّهم أفضلُ" تريد: أيُّهم هو أفضلُ، ولو قلتَ: "اضربْ مَنْ أفضلُ، وكُلْ ما أطيبُ" تريد: مَنْ هو أفضلُ ، وما هو أطيبُ لم يجزْ، فلمّا خالفتْ (أي) أخواتها زال تمكنها؛ لأنّ كل شيء خرج عن بابه زال تمكّنُه، فوجب أن تُبنى إذا استعملت على خلاف ما استُعمل عليه أخواتها .

والذى يدلُّ على صحة هذا التعليل، وأنهم إنما بنوها لحذف المبتدأ: أنّا أجمعنا على أنهم إذا لم يحذفوا المبتدأ أعربوها ولم يبنوها، فقالوا: "ضربتُ أيَّهم هو فى الدار" بالنصب؛ وإنما حسُن حذف المبتدأ من صلة (أي) ولم يحسُن حذفه مع غيرها من أخواتها؛ لأن (أي) لا تنفكُّ عن الإضافة، فيصير المضاف إليه عوضا عن حذف المبتدأ، بخلاف غيرها من أخواتها، فلهذا حسُن الحذف مع (أي) دون سائر أخواتها[2] .

---

(١) ينظر: شرح ابن يعيش (٧، ٨٧) والمقاصد الشافية (١/ ٨٧، ٩٨).

(٢) الإنصاف فى مسائل الخلاف (٢/ ٢٣٢، ٢٣٣) وينظر: معانى القرآن للزجاج (٣٤٠/٣).

بينما ذهب الخليل[١]، ويونس[٢]، والمبرد[٣] ، والكوفيون[٤] إلى أن الضمة فى (أي) ضمةُ إعراب، و(أي) استفهامية أو موصولة.

ووافق الخليلَ فيما ذهب إليه كثيرٌ من النحويين أمثال: الزجاج[٥]، وابن السراج[٦]، والرماني[٧]، والسهيلي[٨] .

واستدل الخليل ومن وافقه على وجوب إعراب (أي) بأدلة سماعية وقياسية.

---

(١) ينظر مذهب الخليل فى: الكتاب (٢/ ٣٩٨، ٣٩٩) ومعانى القرآن للزجاج (٣/٣٣٩) والأصول فى النحو (٢/ ٣٢٥) ومعانى الحروف للرمانى (١٦١) والإنصاف (٢/ ٢٣٠) = وأسرار العربية (٣٨٣) والتبيان فى إعراب القرآن (٢/٧٨٧) وشرح المفصل لابن يعيش (٣/ ١٤٦) وشرح التسهيل لابن مالك (١/٢٠٨) وارتشاف الضرب (٢/ ١٠١٧) ، (٤/٢١١٩) وتذكرة النحاة (١٣٤) والدر المصون (٧/ ٦٢١) والمساعد (١/ ١٥٤) .

(٢) ينظر مذهب يونس فى: معانى القرآن للزجاج (٣/ ٣٣٩) والأصول (٢/٣٢٥) ومعانى الحروف للرمانى (١٦١) والمحتسب لابن جنى (٢/٨٥، ٨٦) وأمالى ابن الشجرى (٣/٤٢) وأسرار العربية (٣٨٣) والإنصاف (٢/٢٣٠) والتخمير (٢/ ١٩٣) وشرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢٠٨) والارتشاف (٢/ ١٠١٧) والدر المصون (٧/ ٦٢١) وشفاء العليل (١/٢٣٤).

(٣) ينظر مذهب المبرد فى: التعليقة للفارسى (٢/ ١٠٧) والدر المصون (٧/٦٢٣).

(٤) ينظر مذهبهم فى: الإنصاف (٢/ ٢٣٠) واللباب (٢/ ١٢٣) وائتلاف النصرة (٦٧) .

(٥) ينظر: معانى القرآن وإعرابه (٣/ ٣٤٠) قال النحاس فى إعراب القرآن (٣/٢٤) : "سمعت أبا إسحاق [الزجاج] يقول: ما يبين لى أن سيبويه غلط فى كتابه إلا فى موضعين، هذا أحدهما . قال: وقد علمنا أن سيبويه أعرب (أيًّا) وهى مفردة ، لأنها تضاف فكيف يبينها وهى مضافة؟" .

(٦) ينظر: الأصول فى النحو (٢/ ٣٢٤) .

(٧) ينظر: معانى الحروف (١٦١) .

(٨) ينظر: نتائج الفكر فى النحو (١٥٤) .

أما السماعية فمنها:قراءة طلحة بن مصرف[1]، ومعاذ الهراء[2]، وهارون الأعور[3]، فإنهم يقرؤون قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾[4] بنصب (أي) [5] وهذا ظاهر فيه تسلط الفعل "نَنْزِع" على "أي" ونصبه لها على أنها مفعول به[6] .

---

(١) هو: أبوعبدالله طلحة بن مصرف بن عمرو بن كعب الكوفى، تابعى كبير، له اختيار فى القراءة ينسب إليه، أخذ القراءة عرضا عن إبراهيم النخعى، والأعمش وهو أقرأ منه وأقدم، ويحيى بن وثاب، وروى القراءة عنه عرضا: محمد بن عبدالرحمن بن أبى ليلى، وعيسى بن عمر الهمدانى، وأبان بن تغلب، وعلى بن حمزة الكسائى، وكانوا يسمونه سيد القراء، مات سنة (١١٢هـ). تنظر ترجمته فى: غاية النهاية (١/ ٣١٢، ٣١٣) .

(٢) هو: أبو مسلم معاذ بن مسلم الهراء، مولى محمد بن كعب القرظى، غلب عليه ولوعه بالأبنية حتى عده بعضهم واضع الصرف، كان من أعيان النحاة، أخذ عنه الكسائى، وروى الحديث عن جعفر الصادق وعطاء بن السائب، توفى سنة (١٨٧هـ)، تنظر ترجمته فى بغية الوعاة (٢/ ٢٩٠ ــ ٢٩٢).

(٣) هو: أبوعبدالله هارون بن موسى الأعور البصرى الأزدى، روى القراءة عن عاصم الجحدرى، وعاصم بن أبى النجود، وابن كثير، وابن محيصن، وأبى عمرو بن العلاء، كان أول من سمع بالبصرة وجوه القراءات وتتبع الشاذ منها، مات قبل المائتين . تنظر ترجمته فى: غاية النهاية فى طبقات القراء (٢/٣٠٣) .

(٤) مريم / ٦٩ .

(٥) تنظر القراءة فى:مختصر شواذ القرآن لابن خالويه(٨٨، ٨٩)والبحر المحيط(٦/١٩٦).

(٦) سيبويه يجعل (أي) موصولة سواء فى قراءة الرفع أم النصب، فحال رفعها مبنية على الضم، وحال نصبها معربة بالفتحة، وهى فى كلا الموضعين مفعول به ، بينما يفرق الخليل ويونس وغيرهما بين كونها مضمومة أو منصوبة.

ففى حال النصب موصولة ، وفى حال الضم إذ لم يقتض الموضع رفعها فليست بموصولة وليست بمبنية، بل ضمتها ضمة إعراب، لتمكنها في الاسمية بالإضافة فيجب

ومنها: ما رواه أبوعمرو الجرمي[1] ، قال: خرجتُ من الخندق ــ يعنى خندق البصرة ــ حتى صرتُ إلى مكة، لم أسمعْ أحدًا منهم يقول: "اضربْ أيُّهم أفضلُ" أي : كلهم ينصبون، ولم يُرْوَ عن أحد من العرب: "اضربْ أيُّهم أفضلُ" فدل على صحة ما ذهبنا إليه.

وأما الأدلة القياسية فعلى النحو الآتي:

١ - (أي) اسم كغيرها من الأسماء، والأصل فى الأسماء الإعراب، و(أي) وإن كانت موصولةً ومشبهةً للحرف؛ لافتقارها، إلا أنها بحكم إضافتها التى مكنَّتها من الاسمية أعادتها إلى الإعراب.

قال سيبويه: "وأما الذين نصبوا فقاسُوه[2] وقالوا: هو بمنزلة قولنا: اضربْ الذين أفضلُ، إذا أثرنا أن نتكلمَ به، وهذا لا يرفعه أحد"[3].

وقال أيضا عند قراءة النصب السابقة: "وهي لغةٌ جيدةٌ، نصبوها كما جرّوها حين قالوا: امرُرْ على أيِّهم أفضلُ، فأجراها هؤلاء مجرى (الذي) إذا قلت: اضربْ الذي أفضلُ؛ لأنك تنزل (أيًّا) و(مَنْ) منزلة (الذي) في غير الجزاء والاستفهام"[4].

= إعرابها ، فالتمسوا للضم وجها من الإعراب يجعلها فى موقع رفع، فجعلوها استهامية، لتصبح صدرا، ومن ثم يقتضى موقعها رفعها بالابتداء، أما الموصولة عندهم فلا ترفع إلا فى موقع يقتضى رفعها كالفاعل، ونائبه ، ونحو ذلك ، فإنها حين نصبت فى قراءة النصب= = وكان الموقع يقتضى نصبها على المفعولية حكموا لها بأنها موصولة ، وهذا أمر يُجيزه سيبويه كما يُجيز البناء.

(١) تنظر الحكاية فى:الإنصاف(٢/ ٢٣٢)وشرح المفصل (٣/ ١٤٦) والارتشاف (١٠١٧/٢) والدر المصون (٧/ ٦٢٤) ومغنى اللبيب (٥١٣/١) والبحر المحيط (١٩٦/٦).

(٢) وقياس الاسم المضاف الإعراب؛ لتمكنه بالإضافة .

(٣) الكتاب (٢/ ٤٠١) .

(٤) الكتاب (٢/ ٣٩٩) .

٢ – المفرد من المبنيات إذا أُضيف أُعرب، نحو: "قبل، وبعد"، فصارت الإضافة تُوجب إعراب الاسم، و(أي) إذا أُفردت أُعربت، فلو قلنا: "إنها إذا أُضيفت بُنِيت "لكان هذا نقضاً للأصول"[١].

٣ – (أي) تفيد التبعيض، فهى من حيث المعنى نظيرة لـ"بعض"، ونقيضة لـ"كلّ"، و"بعض" و"كلّ" معربتان، فتُعرب "أي" حملا لها على نظيرتها "بعض" وعلى نقيضتها "كلّ" ومن قواعدهم حملُ النقيض على نقيضه، كما يُحمل الشبيه على شبيهه، و"أي" هنا جُمِعَ لها بين النظير والنقيض معا[٢].

وهذا الدليل هو ما أجاب به ابن ملكون تلميذَه الشلوبين حين سأله عن السبب فى إعراب "أي" فقال: حملاً لها على النظير والنقيض[٣].

هذا، وقد رَدَّ البصريون أدلةَ الخليل والكوفيين ومَنْ وافقهم[٤].

ومن هذه الردود قالوا: قراءةُ النصب شاذة جاءت على لغة شاذة لبعض العرب، ولم يقع الخلاف في هذه اللغة، ولا في هذه القراءة، وإنما وقع الخلاف في اللغة الفصيحة المشهورة، والقراءة المشهورة التى عليها قراءة الأمصار: "أيُّهم" بالضم وهي حجة عليهم[٥].

---

(١) الإنصاف (٢/ ٢٣٢) وعلل النحو للوراق (٤٢٥) .

(٢) ينظر: أمالى ابن الشجرى (٣/ ٤١) والإنصاف (٢/ ٢٣٢) .

(٣) ينظر: المقاصد الشافية (١/ ٥٠٣)، (٩/ ١٢١) .

(٤) ينظر: الإنصاف (٢/ ٢٣٣ ــ ٢٣٥) وأمالى ابن الشجرى (٣/ ٤١) وارتشاف الضرب (٤/ ٢١١٩) ومغنى اللبيب (١/ ٥١٢ ــ ٥١٦).

(٥) يرى الكوفيون أن قراءة الضم لا حجة فيها؛ فالضمة فيها ضمة إعراب لا ضمة بناء ، و"أيهم" مرفوع على الابتداء من وجهين :

أحدهما: الفعل "لننزعن" عمل فى "مِنْ" وما بعدها، واكتفى الفعل بما ذكر معه، كما تقول: "قتلتُ مِنْ كل قبيل"، و"أكلتُ مِنْ كل طعام" فيكتفى الفعل بما ذكر معه، فكذلك هاهنا: عمل الفعل فى الجار والمجرور واكتفى بذلك، ثم ابتدأ فقال: "أيهم أشد" فرفع "أيهم" بـ"أشد" كما رفع "أشد" بـ"أيهم" على ما عرف من مذهب الكوفيين.

تعقيب وترجيح:

يظهر مما سبق بيانه أنَّ للنحاة في حكم "أي" عند إضافتها وحذفِ صدر صلتها مذهبين:

الأول: أنها مبنية، وهو قول سيبويه وجمهور البصريين.

الثاني: أنها معربة وهو قول الخليل، ويونس، والكوفيين، وعليه ابن ملكون ــ رحمه الله ــ .

وبعد الوقوف على هذين المذهبين، وعرض حججهما وأدلتهما يرى البحث أنَّ المذهبين متكافئان، فيجوز فى "أي" عند إضافتها وحذفِ صدر صلتها البناءُ والإعراب؛ فكلام شيخ النحويين سيبويه يدلُّ على أنه لم يُوجب فيها البناء، حيث قال عن قراءة هارون الأعور، وطلحة بن مصرف بنصب "أيُّهم" : بأنها لغةٌ جيدةٌ، فلا داعي لإنكار بعض لغاتِ العرب بحجة أنَّ اللغةَ الأخرى أقوى منها[1].

= والوجه الثانى: أن الشيعة معناها الأعوان، وتقدير الآية: لننزعن من كل قوم شايعوا فتَنْظروا أيهم أشد على الرحمن عتيا، والنظر من دلائل الاستفهام، وهو مقدر معه، وأنت لو قلت: "لأنظرن أيهم أشد" لكان النظر معلقا، لأن النظر والمعرفة والعلم ونحوهن من أفعال القلوب، وأفعال القلوب يسقط عملهن إذا كان بعدهن استفهام، فدل على أنه مرفوع لانه مبتدأ . الإنصاف (٢/ ٢٣١، ٢٣٢) .

(١) يرى د/ حماد الثمالي صحة مذهب سيبويه، فيقول:

"إن ما قاله النحاة من أن الاسم المضاف يعرب لبعده من شبه الحرف بالإضافة أمر لا مراء فيه، ودليل قوى على تمكن الاسم فى الاسمية، وهو شبه إجماع من النحاة بمن فيهم سيبويه، إلا أن هذه القاعدة المجمع عليها قياس عام لا ينتقض إلا إذا عارضه قياس آخر أخص منه، فالعام يحمل على الخاص، أى أنه يحكم بما يفضى إليه الماضى، ويبقى القياس العام محفوظا لمحله الذى لا يعارضه فيه القياس الخاص.

وبيان ذلك: أن "أيا" عند إضافتها كان مقتضى القياس أن تعرب؛ لأنها مضافة، وهذا هو القياس العام، إلا أنه قد عورض هذا القياس بما هو أخص منه، وهو أن "أيا" اسم موصول، وقد خرجت عن أصل الأسماء الموصولة بأنه يصح فيها أن توصل بصلة قد =

حذف أحد مفعولي (ظَنَّ) اختصارًا

منع ابن ملكون حذف أحد مفعولى (ظَنَّ) اختصارًا، مخالفا جمهور النحاة الذين أجازوه على قلة[1].

المناقشة والتحليل:

منع النحويون بالإجماع حذفُ أحدِ مفعولي (ظَـنَّ) اقتـصارا، أي: لغيـر دليل؛ لأن المفعولين هنا أصلهما المبتدأ والخبر.

قال ابن الأنباري: "فإن قيل: فهل يجوز الاقتصار على أحـد المفعـولين؟ قيل: لا يجوز؛ لأنّ هذه الأفعال داخلةٌ على المبتدأ والخبر، وكما أن المبتدأ لابـدّ له من الخبر، والخبر لابدّ له من المبتدأ، فكذلك لابـدّ لأحـد المفعـولين مـن الآخر"[2].

حذف صدرها وهو المبتدأ، وعند حذف صدرها هنا يكون الباقى من الصلة مفردا، وهذا يؤدى فى ظاهره إلى أنها قد وصلت بـالمفرد، وهـذا لا يجـوز فـى بقيـة أخواتهـا الموصولات، فلا يوصلن بالمفرد، فلا يقال: "لأنزعن الذى أشد" ، فمن هنا حصل الخروج عن نسق صلات الأسماء الموصولة، والخروج عن الأصل يوجب معاودته، فلما خرجت "أى" عن هيئة الصلة التى يكون عليها غيرها من الموصولات رجع إليها البناء الذى هو أصل فى الأسماء الموصولة، فلمثل هذا قال النحاة: الخروج عن الأصل يوجب الرجـوع إليه، وهذا هو القياس الأخص الذى يجب أن يرجع إليه فى كل حال، فعليه يكون بنـاء "أى" قياسا صحيحا كما ذهب إليه سيبويه وهداه إليه ثاقب ذهنه" .

ينظر: (أي) الموصولة فى الدرس النحوى (٦٤٧) .

(١) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٩٨) وأوضح المسالك (٢/ ٧٠) والتصريح (١/ ٣٧٨) وشرح الأشمونى (١/ ١٦٤) .

(٢) أسرار العربية (١٦٠) .

وقال العكبري: "ولا يجوز الاقتصارُ على أحدهما؛ لأنّ المفعــول الأول إن اقتصرتَ عليه لم يُعرف المقصود بهذه الأفعال، وإن اقتصرتَ على الثــانى لــم يُعلم إلى من أُسند"[1].

وأما حذف أحد المفعولين اختصارًا، أي: لدليل يدل عليه فأجازه الجمهور على قلة[2].

واحتجوا لذلك بقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ﴾[3] تقديره: ولا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيرا لهــم، فحذف المفعول الأول للدلالة عليه.

وكذا قول عنترة العبسى:

وَلَقَدْ نَزَلْــتِ فَلَــا تَظُنِّــي غَيْــرَهُ ∴ مِنِّــي بِمَنْزِلَــةِ المُحَــبِّ المُكْــرَمِ[4]

تقديره: فلا تظني غيره مني واقعًا، فحذف المفعول الثاني.

بينما ذهب ابن ملكون إلى منع ذلك مطلقا.

---

(١) اللباب فى علل البناء والإعراب (١/ ٢٤٨) .

(٢) ينظر: الارتشاف (٤/ ٢٠٩٨) والتذييل والتكميل (٦/ ١٤) والبحر المحيط (١١٧/٣) .

(٣) آل عمران / ١٨٠ .

(٤) البيت من الكامل، وهو لعنترة فى ديوانه (١٨٧) وشرح الكافيــة للرضــى (١٥٢/٤) وأوضح المسالك (٢/ ٧٠) والتصريح (١/ ٣٧٩) وشرح الأشمونى (١/ ١٦٤) .

والمعنى: أنت عندى بمنزلة المحب المكرم، فلا تظنى غير ذلك واقعا.

والشاهد: قوله "فلا تظنى غيره" حيث حذف المفعول الثانى اختصارا، وذلك جــائز عند جمهرة النحاة خلافا لابن ملكون، والأصل: فلا تظنى غيره حاصلا أو نحو ذلك .

ويرى الرضى فى شرح الكافية (٤/ ١٥٢) أن (ظنَّ) ربما تعدت لمفعول واحد ولا تحتاج إلى مفعول آخر وجعل منه هذا البيت .

يقول الشيخ خالد الأزهري: "وأما حذفُ أحدهما اختصارًا، أي: لدليل، فمنعه أبوإسحاق بن ملكون من المغاربة وطائفة، وحجتهم: أنَّ المفعول فى هذا الباب مطلوبٌ من جهتين، من جهة العامل فيه، ومن جهة كونه أحدَ جزأي الجملة، فلمّا تكرَّر طلبُه امتنع حذفُه"(١).

وقد اشتهر عند المتأخرين أنّ ابن ملكون ــ رحمه الله ــ أول من منع الحذف مطلقا، لذا لم ينصّوا على غيره، رغم أنه مسبوق بابن السراج، وأبي جعفر النحاس(٢) .

قال ابن السراج: "واعلم أن "ظننتُ، وحسبتُ، وعلمتُ" وما كان نحوهن لا يجوز أن يتعدى واحد منها إلى أحد المفعولين دون الآخر، لا يجوز: ظننتُ زيدًا، وتسكت، حتى تقول: "قائمًا".

من أجل أنه إنما يدخل على المبتدأ والخبر، فكما لا يكون المبتدأ بغير خبر، كذلك "ظننتُ" لا تعمل فى المفعول الأول بغير مفعول ثان...."(٣).

وتفرَّع على هذا الخلاف: أنَّك إذا قلتَ: زيدًا ظننْتُه قائمًا، فالتقدير عند الجمهور: ظننتُ زيدًا قائمًا، حذفت "ظننت" لدلالة "ظننته"، و"قائما" لدلالة "قائما"، وعند ابن ملكون وموافقيه: اتهمتُ زيدًا ظننتُه قائمًا، أو عرفتُ، أو لابستُ(٤).

تعقيب وترجيح:

يتضح مما سبق عرضه أن للنحاة فى حذف أحد مفعولي (ظنَّ) وأخواتها قولين:

---

(١) التصريح (١/ ٣٧٨) وينظر: التذييل والتكميل (٦/ ١٤)، وقد انتقض هذا بخبر "كَانَ" فإنه مطلوب من جهتين ولا خلاف فى جواز حذفه إذا دلَّ عليه دليل .

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٣/ ١٤٦) .

(٣) ينظر: الأصول فى النحو (١/ ١٨١) .

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٩٨) والتصريح (١/ ٣٧٩) .

الأول: الجواز بقلة، وهو مذهب جمهور النحويين.

الثانى : المنع مطلقا ، وعليه ابن السراج ، وتابعه ابن ملكون ــ رحمه الله ــ.

وبعد عرض القولين يرى البحث رجحان قول الجمهور؛ فقد أجازوه على قلة، لورود السماع بذلك، كما أن هناك قرينةً تدل على المحذوف، وعليه فلا مانع من الحذف، لذا خُرِّجَتْ بعضُ القراءات القرآنية على حذف أحد مفعولي (ظنَّ) وأخواتها[1].

(١) ومن ذلك قراءة حميد بن قيس: (ولا يَحسبن الذين قُتلوا فى سبيل الله أمواتًا) آل عمران/ ١٦٩، ومنه أيضا قراءة حمزة وابن عامر: (ولا يَحسبن الذين كفروا معجزين فى الأرض) النور/ ٥٧ .

ينظر: السبعة (٣٠٧) والكشف عن وجوه القراءات السبع (٢/ ١٤٣) والبحر المحيط (٣/ ١١٧) .

نيابة المصدر المؤكد عن الفاعل

وافق ابن ملكون جمهور النحاة فى امتناع إقامة المصدر المؤكِّد مقام الفاعل، سواء أُظهر المصدر أم أُضمر؛ لأن المصدر المؤكِّد لا يزيد فائدة على ما يُفهم من لفظ الفعل[1].

المناقشة والتحليل:

عندما يُحذف الفاعل لأي سبب من أسباب حذفه[2]، ينوب عنه المفعول به، أو الجار والمجرور[3]، أو الظرفُ، أو المصدر.

ويشترط فى صحة إنابة كل من الظرف والمصدر شرطان:

أحدهما: أن يكون كلٌّ منهما متصرفا؛ فلا يصح من الظروف نحو (إذا)، ومن المصادر نحو (معاذَ الله).

والآخر: أن يكون كلٌّ منهما مختصا، فلا يصح المبهم منهما نحو: (سرتُ سيرًا ووقتًا)، فإنّ نيابتهما عن الفاعل لا تُفيد؛ إذ لا يحصل بذكرهما مزيد على ما فُهم من الفعل، بخلاف ما يكون مختصًا، نحو: (سرتُ سيرًا طويلا، ووقتًا

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية (٣/ ٣٥).

(٢) ينظر: شرح المقدمة المحسبة (٢/ ٣٧٠) والتوطئة (٢٥٩) وشرح التسهيل (١٢٤/٢) والمقرب (١/ ٨٠، ٨١) وشفاء العليل (١/ ٤١٧) والتصريح (٤٢١/١) وهمع الهوامع (٥١٨/١).

(٣) يشترط لنيابة الجار والمجرور ثلاثة شروط :

أولها: أن يكون الحرف مختصا، بأن يكون المجرور معرفة ونحوها.

ثانيها: ألا يكون حرف الجر ملازما لطريقة واحدة، نحو: (مُذْ، ومنذ) الملازمين لجر الزمان، ونحو حروف القسم الملازمة لجر المقسم به، و(رُبَّ) الملازمة لجر النكرة.

ثالثها: ألا يكون حرف الجر دالا على التعليل، كـ(اللام)، و(الباء)، و(من)، ولهذا امتنعت نيابة المفعول لأجله؛ لأن اللام معه مرادة . ينظر: اللباب (١/ ١٦٣) وشرح ابن يعيش (٧/ ٧٢) وشرح الكافية الشافية (٦٠٨/٢) وشرح ابن عقيل (٢/ ١٢١) حاشية رقم (١).

مباركًا) فإن ذكرهما يبين معنى لا يُفهم بمجرد ذكر الفعل، فإسناده إليهما غير خالٍ من فائدة، فالمقصود بالمختص من الظرف: ما خُصّ بإضافة أو وصف أو نحوهما، والمختص من المصادر: ما كان دالا على النوع أو العدد[1].

قال الشاطبى: "أما عدمُ الفائدة فإذا قلت: سار زيدٌ وقتا، فـ(وقت) هنا لا يُقام؛ لأنك لو قلت: "سِيرَ وقتٌ" لم يكن فيه فائدة، وكذلك لا تقول فى: "جَلَسَ زيدٌ مكانا" : "جُلِسَ مكانٌ" ؛ لعدم الفائدة، وكذلك المصدر المؤكد لو أقمتَه فقلت: "قِيمَ قيامٌ" لم يُفِدْ، وكذلك المجرور إذ قلت: "ذُهِبَ إلى إنسان" ، وإنما يُقام من ذلك كله ما تقع به الفائدة، لأن الكلام مبنى عليها، فلو قلت: "سِيرَ يوم الجمعة"، و"جُلِسَ مكان زيد"، أو "ضُرِبَ ضربٌ شديد"، أو "مُرَّ بزيد" لأفاد ، فصحت إقامته"[2].

يظهر من ذلك أنه يُشترط لصحة إقامة المصدر مقام الفاعل كونه مفيدا، أى: مختصا بنوع ما من الاختصاص بتحديد العدد أو الوصف أو الإضافة أو غير ذلك .

يقول الرضي: "ويُشترط في المفعول المطلق ألا يكون لمجرد التوكيد؛ إذ النائب عن الفاعل يجب أن يكون مثله في إفادة ما لم يُفده الفعل، حتى يتبين احتياج الفعل إليه، ليصيرا معا كلاما، فلو قلتَ: "ضُرِبَ ضَرْبٌ" لم يجُز؛ لأن "ضُرِبَ" مستغنٍ بدلالته على "ضَرْب" عن قولك: "ضَرْبٌ" بل يقال: "ضُرِبَ

---

(١) ينظر: شرح المقدمة المحسبة (٢/ ٣٧٣، ٣٧٤) وعلل النحو للوراق (٢٨٢، ٢٨٣) والتخمير (٣/ ٢٦٣) والإيضاح فى شرح المفصل (٢/ ٥٨) وشرح الجمل لابن عصفور (١/ ٥٣٦) وشرح الكافية الشافية (٢/ ٦٠٨) والبسيط فى شرح الجمل (٢/ ٩٦٢) والصفوة الصفية (١ ق٢/ ٥٥٦) والإرشاد إلى علم الإعراب (١٠٧) وتذكرة النحاة (٢٩١) وأوضح المسالك (٢/ ١٤٢) والمساعد (١/ ٣٩٧) وشرح ابن عقيل (٢/ ١٢٠، ١٢١) حاشية رقم (١).

(٢) المقاصد الشافية (٣/ ٣٣) .

ضربة"، أو الضربُ الفلانى، وكذا يُشترط الفائدة المتجددة فى كل ما ينوب عن الفاعل"[1] .

وقد وقع خلاف بين النحاة فى إقامة المصدر المؤكد ونيابته عن الفاعل على النحو الآتي:

أولا: عدم الجواز مطلقا، وهو مذهب جمهور النحويين[2] ، فلا يجوز نيابته ظاهرا أو مضمرا، إلا بتخصيصه بنوعٍ ما من الاختصاص كما سبق بيانه .

قال سيبويه: "هذا باب ما يكون من المصادر مفعولا، فيرتفع كما ينتصب إذا شغلتَ الفعل به[3]، وينتصب إذا شغلتَ الفعلَ بغيره[4]، وإنما يجئ ذلك على أن تُبيِّن أيَّ فعلٍ فعلتَ أو توكيدا[5] ، فمن ذلك قولك على قول السائل: أيَّ سَيْرٍ سِيرَ عليه؟ فتقول: سِيرَ عليه سيرٌ شديدٌ، وضُرِبَ به ضربٌ ضعيفٌ، فأجريته مفعولا والفعلُ له[6] .

فإن قلتَ: ضُرِبَ به ضربًا ضعيفًا، فقد شغلت الفعل بغيره عنه، ومثله: سِيرَ عليه سيرا شديدا وكذلك إن أردتَ هذا المعنى ولم تذكر الصفة، تقول: سِيرَ

---

(١) شرح الكافية للرضى (١/ ٢٢٠) .

(٢) ينظر: هامش (٤) السابق.

(٣) المعنى: يرتفع إذا شغلت الفعل به كما ينتصب، أى أنه مصدر مفعول فى حال الرفع كما أنه مفعول فى حال النصب .

(٤) وشغلك الفعل بغيره أن تقيم غيره مقام الفاعل، نحو: ضُرِبَ زيدٌ ضربًا.

(٥) يعنى : إنما يجئ المصدر منصوبا أو مرفوعا على أحد وجهين: إما لبيان صفة المصدر الذى دل الفعل عليه، وإما للتأكيد ، فأما الذى لبيان صفة المصدر، فقولك: "ضربتُ زيدا ضربا شديدا"، و"سرتُ سير الإبل" وأما الذى يجئ تأكيدا فقولك: "ضربتُ زيدا ضربا"، و"حركتُه تحريكا"، وإنما صار تأكيدا؛ لأنه ليس فيه من الفائدة إلا ما فى قولك "ضربتُ" ، و"حركتُ". شرح الكتاب للسيرافى (٢/ ١٢٦) .

(٦) يعنى: "سير شديد" مفعول فى الحقيقة، وقد صيغ الفعل له ورفع به .

عليه سيرٌ وضُربَ به ضَربٌ، كأنك قلتَ: سِيرَ عليه ضَربٌ من السير، أو سِيرَ عليه شيءٌ من السير، وكذلك جميع المصادر ترتفع على أفعالها إذا لم تشغل الفعل بغيرها"[1] .

وقول سيبويه : "وكذلك إن أردت هذا المعنى ولم تذكر الصفة، تقول: (سِيرَ عليه سَيرٌ)" المعنى: يجوز أن ترفع المصدر وإن لم تصفْه طالما أنك أردتَ معنى الصفة وإن لم تذكرْها، فكأنّ الصفة موجودةٌ.

وبناء على قول سيبويه السابق يتضح بطلان ما نسبه إليه الزجاجي، حيث قال: "فإن كان الفعلُ غيرَ متعد إلى مفعول لم يجز رده إلى ما لم يُسمَّ فاعله عند أكثر النحويين؛ لأنك إذا حذفت فاعله لم يبق ما يقوم مقامه، وذلك قولك: "خَرجَ زيدٌ"، و"ضَحِكَ عمروٌ"، و"قَعَدَ بكر"، فلا يجوز رده إلى ما لم يسم فاعله، وقد أجازه بعضهم على إضمار المصدر، وهو مذهب سيبويه، فيقول: "قُعِدَ وضُحِكَ"، كأنه قال: "قُعِدَ القعودُ" و"ضُحِكَ الضحكُ"؛ لأنَّ الفعلَ يدل على مصدره"[2] .

لذا اعترض عليه ابن خروف قائلا: "ادعاؤه [الزجاجي] أنه مذهب سيبويه ــ رحمه الله ــ فاسد؛ لأن سيبويه لا يُجيز إضمار المصدر المؤكد فى هذا، والذى أجازه سيبويه ــ رحمه الله ــ لا يمنعه بشر، وهو إضمار المصدر المعهود، يُقال ذلك لمن يتوقع فعلا وينتظره، فيقال له: "قد فُعِلَ وقُعِدَ وخُرِجَ وسُوفِرَ، وقُعِدَ القعودُ، وخُرِجَ الخروجُ، وفُعِلَ الفعلُ، وسُوفِرَ السفرُ الذي ينتظر وقوعه"[3] .

---

(١) الكتاب (١/ ٢٢٨، ٢٢٩) .

(٢) الجمل فى النحو (٧٧) .

(٣) شرح الجمل لابن خروف (١/ ٥٢٣) .

وصحَّح ابن مالك[١] قول ابن خروف، وأيَّده الرضي[٢] وابن أبي الربيع[٣].

ثانيا: جواز ذلك مطلقا، وهو مذهب الكسائي، والفراء، وهشام الكوفي[٤].

حكى مذهبهم ابن السيد البطليوسي (ت/ ٥٢١هـ) فقال: "ذكر أبوجعفر النحاس فى كتابه المقنع أنَّ الفراء والكسائى وهشاما أجازوه، فقالوا: إذا قلت: "جَلَسَ عبدالله" ثم بنيت لما لم يسم فاعله قلت: "جُلِسَ".

وزعم الكسائى وهشام أن فى "جُلِسَ" مجهولا مضمرًا، وفسَّر أبوالعباس ثعلب قول الكسائى وهشام "إنَّ فيه مجهولا"، فقال: أراد أن الفاعل لما حُذِفَ أُسند الفعل إلى أحد ما يعمل فيه مما هو سوى المفعول به، يعنى المصدر، أو الوقت، أو المكان ، فلم يعلم أيها هو المقصود؛ لأنه لم يظهر مع الفعل مرفوع به، كذا حكى أبوالحسن بن كيسان عن ثعلب فى تفسير مذهب هشام والكسائى، وكان الفراء يزعم فى قوله "جُلِسَ" وما أشبهه أنَّ الفعل فارغ لا شئ فيه، قال أبوجعفر النحاس: فقيل له: وهل يخلو الفعل من فاعل؟ فقال: إذا شرطت إسقاط الفاعل، وقلت: لا تسمه، وجب ألا يكون فى الفعل ذكر إذ سقط فاعله، وكذلك كان يقول فى : "ضُرِبَ ضربًا"، إنه لا شئ مضمر فى "ضُرِبَ"، وكذلك: "قُعِدَ قعودًا"، تعدّى أو لم يتعدّ ، وكان الكسائي يعتقد فى هذا كله أنَّ فيه ضميرا مجهولا"[٥] .

---

(١) ينظر: شرح التسهيل (٢/ ١٢٧).

(٢) ينظر: شرح الكافية (١/ ٢٢٠) .

(٣) ينظر: البسيط (٢/ ٩٦٧، ٩٦٨) .

(٤) ينظر مذهبهم فى: البديع فى علم العربية (١/ ١١٦) وارتشاف الضرب (١٣٢٧/٣) والتصريح (١/ ٤٢٦) .

(٥) الحلل فى إصلاح الخلل (٢٠٨، ٢٠٩) .

ثم عقَّب ابنُ السِّيد على ذلك قائلا: "والأشبه فى هذا لمن أجازه أن يُضمر مصدر الفعل فيُقيمه مقام الفاعل المحذوف؛ لأن الفعل يدل على مصدره كما قال أبوالقاسم، وأما زعم الفراء: أنه فارغ لا ضمير فيه فإنه خطأ"[1] .

واحتج المجيزون لمذهبهم بالسماع والقياس:

أما السماع: فقول امرئ القيس:

وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلْ عَلَيكَ وَيُعْتَلَلْ ∴ يَسُؤْكَ وَإِنْ يُكْشَفْ غَرَامُكَ تَدْرَبِ[2]

وأما القياس فقالوا: أجاز النحويون إقامة المصدر مقام الفاعل فى الأفعال المتعدية إذا عُدم المفعول به وكان المصدر منعوتا أو محدودا أو معروفا، فأجازوا:"ضُرِبَ بزيدٍ الضربُ"، و"سِيرَ بزيدٍ سيرٌ شديد"، فكما جاز أن يُقام المصدر مقام الفاعل فى مثل هذا ــ وإن كان الفعل قد دل عليه وأغنى عنه ــ كذلك يجوز: "جُلِسَ الجلوسُ"، و"قُعِدَ القعودُ" ولا فرق بينهما، وهل معنى قولنا:

---

(١) المرجع السابق (٢٠٩).

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس فى ديوانه (٣٩) تحقيق أ/ مصطفى عبدالشافى، وبلا نسبة فى: النكت الحسان (٥٣) وأوضح المسالك (٢/ ١٤٢) والتصريح (١/ ٤٢٦) .

اللغة: يبخل: المراد بالبخل عليه أنهم لا يعطونه مراده ، يعتلل: يذكر من العلات للهجران وترك المواصلة. غرامك: أى معنى بالنساء شديد المحبة لهن. تدرب: الدُّرْبَة: العادة.

والمعنى: قالت لى المحبوبة: نحن منك بين أمرين لا سبيل إلى واحد منهما، أولهما: أن نهجرك ونعتذر لك عن عدم مواصلتك فيسوءك ذلك، وثانيهما: أن نكافئ غرامك بالوصال فتعاد ذلك ولا تصبر على تركه فيعظم الخطب.

والشاهد : قوله "ويعتلل"؛ فنائب الفاعل ضمير مستتر تقديره "هو" يعود على مصدر هذا الفعل، وهذا دليل على جواز نيابة المصدر المبهم عن الفاعل؛ لأنه إذا ثبت بهذا البيت صحة نيابة المصدر المبهم فإن نيابة المصدر المبهم نفسه تكون أولى وأحق بالجواز.

"جَلسَ زيدٌ" إلا أنه قد فعل جلوسا وأحدثه، فإذا كان هذا معنى الكلام والفرض فيه،فما الذى يمنع أن يقال:"فُعِلَ الجلوسُ"، و"فُعِلَ القعودُ"؟[1].

وقد أجاب المانعون عن دليلهم السماعي والقياسي.

فقالوا فى البيت: لا ينكر أن نائب الفاعل فى البيت ضمير مستتر يعود إلى مصدر هذا الفعل، ولكن المستنكر كون المصدر مبهما، بل مرجع الضمير مصدر مختص إما بـ(أل) العهدية أى: الاعتلال المعهود، أو بالوصف المحذوف المدلول عليه بالجار والمجرور المذكور مع الفعل السابق "يُبْخل"، وإذا كان المرجع مصدرا مختصا لم يدل البيت على صحة نيابة المصدر المبهم.

وقالوا عن القياس: إنه فاسد ؛ فالأمثلة التى ذكروها المصدر فيها أصبح مختصا فحصلت به الفائدة، أما نحو: "سِيرَ سيرٌ" فالفائدة منعدمة، فهذا قياس مع الفارق[2] .

ثالثا: الجواز المقيد، فيجوز إذا كان فى الكلام غيره، نحو: "سِيرَ بزيدٍ سيرٌ"، ويمتنع إذا لم يكن هناك غيره، وجاز ذلك؛ لأنه قد أفاد بالمجرور، ولا يستنكر أن يكون الفائدة لوجود الفضلة، ولو لم تأت بها لم يكن فيما يبقى فائدة[3] ، وهو قول الصيمري[4].

يدلُّ عليه: أنك إذا قلت: أرادَ زيدٌ الخيرَ، لم تكن فائدة إلا بالخبر، ولو قلت: أراد زيدٌ، وتسكت لم يكن فيه فائدة؛ لأنه مفهوم أن زيدا لا يخلو عن إرادة، ويكون قول سيبويه: "وهو ما لا يستغنى أحدهما عن صاحبه ولا يجد المتكلم منه بُدّا" أنك لو رُمْتَ أن تحذف الفاعل هنا، وتأتى بالفضلة؛ لأنها

---

(١) ينظر: الحلل فى إصلاح الخلل (٢٠٩).

(٢) ينظر: أوضح المسالك (٢/ ١٤٣، ١٤٤) والتصريح (١/ ٤٢٦).

(٣) ينظر: البسيط فى شرح الجمل (٢/ ٩٦٣) .

(٤) ينظر: التبصرة والتذكرة (١/ ١٢٧) والمقاصد الشافية (٣/ ٣٥) .

المطلوب للإعلام بها لم تقدر، لمكان بنية الفعل الطالبة به، ولا يمكن البناء للمفعول، فتقول: أُريدَ الخيرُ؛ لأنَّك لو قلتَ ذلك لعلم سامعُك أنَّ زيدًا هو الذى يريد الخير[1] .

وقد رَدَّ ابن ملكون قول الصيمري مرجحًا ما ذهب إليه الجمهور فقال: "هذا الذى قاله [الصيمري] قد قاله غيره من النحويين، والقياس يردُّ ما قالوا؛ لأن المصدر المراد مع هذه الأشياء ــ يعنى حرف الجر أو غيره مما يتعلق بالفعل ــ كالمصدر المراد مع عدمها، فإن كان يجوز إسناد الفعل إليه دونها مع وجودها فأحرى مع عدمها، وإن كان لا يجوز مع عدمها لم يجُز مع وجودها؛ لأن وجودها لا يُوجب الإفادة فى الإخبار عنه التى نفاها مع عدمها، ألا ترى أنه لا فائدة فى قولك: "مُرَّ بزيدٍ" وأنت تريد "مرور"، إلا ما فى قولك: "مُرَّ" وأنت تريد: "مرور"، فإن كان "مُرَّ" لا يجوز مع تقدير إسناده إلى المصدر، فكذلك: "مُرَّ بزيدٍ" على هذا التقدير؛ لاتفاقهما فى المعنى، إلا أن فى : "مُرَّ بزيدٍ" زيادة المرور به فقط، وهذا أيضا لازم إذا أظهر المصدر، فالصحيح ما عليه الجمهور من امتناع إقامة المصدر المؤكد بإطلاق"[2].

---

(١) ينظر: البسيط (٢/ ٩٦٣، ٩٦٤) أجاب ابن أبى الربيع عن هذا الدليل فقال (٢/٩٦٤): "هذا الذى ذكره [أراد زيد الخير] ليس بمنزلة قولك : "سِيرَ بزيدٍ سيرٌ"؛ لأنك قادر هنا أن تبنى هذا الفعل وتسنده للمصدر ، وأنت إذا قلت: "أردتُ الخيرَ" لا تستطيع أن تزيل الفعل ولا الفاعل، ولا تسند الفعل إلى المفعول به، كما أنك إذا قلت: سِيرَ بزيد سيرٌ، فيتصور لك أن تحذف المصدر، لأنه مفهوم من الفعل، فكيف يصح أن يُبنى الفعل له، وأنت إذا قلت: أراد زيد الخير، لا يمكنك أن تحذف الفاعل؛ لأنك لو حذفته لم يكن فى الكلام ما يقتضيه ويدل عليه، ولابد من ذكره ؛ لأن مريدي الخير كثير، وأنت إنما تريد أن تخبر عن زيد بإرادة الخير".

(٢) المقاصد الشافية (٣/ ٣٥) .

رابعا: الجواز المقيد، وذلك إذا كان المصدر ضميرا منصوبا، وعند بناء الفعل لما لم يُسَمَّ فاعله يُجعل الضمير المنصوب مستترا مرفوعا، وهو قول ابن الخبَّاز[1] .

قال ــ رحمه الله ــ : "والصواب عندي فى هذه المسألة أن يكون أصل الكلام مع الفاعل: قَامَهُ زيدٌ ، وقَعَدَهُ عمروٌ، بإضمار المصدرين، فلما بُنيا للمفعول صار البارز المنصوب مستكنا مرفوعا"[2].

تعقيب وترجيح:

يتضح مما سبق عرضه وتوضيحه أن للنحاة فى نيابة المصدر المؤكد عن الفاعل أقوالا على النحو الآتي:

الأول: المنع مطلقا، وهو مذهب سيبويه، وجمهور النحاة، وعليه ابن ملكون.

الثانى: الجواز مطلقا، وهو مذهب بعض الكوفيين أمثال الكسائى، والفراء، وهشام.

الثالث: الجواز إذا كان فى الكلام غير المصدر، وهو قول الصيمري، وأبطله ابنُ ملكون.

الرابع: الجواز إذا كان المصدر ضميرا منصوبا، وعند بناء الفعل للمجهول يُجعل مستترا مرفوعا، وهو قول ابن الخباز.

وبعد الوقوف على هذه الأقوال، وعرض حججها وأدلتها، يرى البحث رجحان قول الجمهور، والذى وافقهم فيه ابن ملكون ــ رحمه الله ــ؛ فالمصدر

---

(١) هو: أبوالعباس شمس الدين أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالى بن منصور بن على الإربلى الموصلى النحوى، كان أستاذا بارعا علامة زمانه فى النحو واللغة والفقه والعروض والفرائض، من تصانيفه: النهاية فى النحو، وشرح ألفية ابن معط، وتوجيه اللمع، مات سنة ٦٣٧هـ، تنظر ترجمته فى: بغية الوعاة (١/ ٣٠٤) .

(٢) توجيه اللمع (١٣٠) .

المؤكد عند نيابته عن الفاعل لا يُفيد شيئا، لذا كانت الفائدة المتجددة شرطا فى كل ما ينوب عن الفاعل، كما أن المصدر المؤكد يجرى مجرى الفعل، وإذا كان الفعل لا يقوم مقام الفاعل فكذلك ما يجرى مجراه وهو المصدر[1] ، فإذا بُني الفعل للمجهول وأُقيم المصدر مقامه كان بمثابة إسناد الفعل إلى نفسه وذلك محال، ظاهرا كان أو مضمرا، هذا ، وما استدل به المُجيزون ضعيف؛ فالسماع يؤول على غير مرادهم، وقياسهم فاسد، فهو قياس مع الفارق.

---

(١) ينظر: علل النحو للوراق (٢٨٢) .

بيت من الشعر بين التنازع وعدمه

نقل أبوحيان (ت/ ٧٤٥هـ) مخالفة ابن ملكون الكوفيين وجمهور البصريين فى قول امرئ القيس:

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ ∴ كَفَانِي- وَلَمْ أَطْلُبْ- قَلِيلٌ مِنَ المَالِ[1]

فقال: "ذهب الكوفيون وجمهور البصريين إلى أنه ليس من الإعمال؛ لاختلاف المقتضى؛ لأنَّ (لم أطلب) لا يقتضى القليل، بل مفعوله محذوف، وهو معطوف على جواب (لو)، فلو اقتضى القليل لفسد المعنى.

وذهب بعض البصريين إلى أنه من باب الإعمال، وأنه معطوف على جواب (لو)، والتقدير: لو سعيت لأدنى معيشة لم أطلب قليلا من المال؛ لأن "قليلا من المال" يمكننى دون طلب، ولأكد لحصول القليل عندى، فلا أحتاج إلى تطلبه.

وذهب الأستاذ أبوإسحاق إبراهيم بن ملكون إلى أنَّه من الإعمال فقال: لا يكون (ولم أطلب) معطوفا على جواب (لو)، وهو (كفاني) بل يكون على

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس فى ديوانه (١٣٩) والكتاب (٧٩/١) والمقتضب (٧٦/٤) والإيضاح (١٠٤) والمقتصد فى شرح الإيضاح (٣٤٢/١) والخصائص (٣٨٧/٢) والإنصاف (١/ ٨٦) واللباب فى علل البناء والإعراب (١/ ١٥٦) والتخمير (١/ ٢٤١) وشرح شواهد الإيضاح لابن برى (١/ ٩١) وشرح المفصل لابن يعيش (٧٩/١) والإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب (١/ ١٦٩) وشرح الجمل لابن عصفور (٦٢٢/١) وشرح الكافية للرضى (١/ ٢١٢) وارتشاف الضرب (٤/ ٢١٥٢) وتذكرة النحاة (٣٣٩) وشرح شذور الذهب (٢٢٧) ومغنى اللبيب (٣٦٩/٣)، (٥/ ٦٢٧، ٦٢٨) وهمع الهوامع (٣/ ٩٨) وخزانة الأدب (١/ ٣٢٧).

المعنى: لو أنه يسعى لحياة عادية لكفاه قليلٌ من المال، ولكنه يسعى فى طلب الملك والسيادة؛ لذلك يتوجب عليه الجد والسعى المستمر.

استئناف الجملة، أى: وأنا لم أطلب قليلا من المال، وتكون معطوفة على الجملة المنعقدة من (لو) وجوابها"[1].

المناقشة والتحليل:

الأصل فى المعمول أن يكون له عامل واحد يعمل فيه، لكنه ورد فى كلام الله تعالى، وكلام العرب أساليب فيها عاملان أو أكثر، ثم يأتى معمول يطلبه كل واحد من العاملين، أو العوامل السابقة.

ومن أمثلة ذلك: قوله تعالى: ﴿قَالَ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾[2] ففى الآية عاملان، الأول "آتوني"، والثانى "أُفْرِغْ"، وجاء بعدهما معمول واحد صالح لكل من العاملين وهو "قِطْرًا".

ولهذا التركيب عند النحاة مسميات كثيرة، فسماه سيبويه: "باب الفاعِلَيْن والمفعولَيْن اللَّذين كلُّ واحد منهما يَفْعَل بفاعله مثل الذى يَفْعَلُ به وما كان نحو ذلك"[3]، وسماه المبرد: "باب الإخبار فى باب الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر"[4] ، وسمى أيضا بـ"التنازع فى العمل"[5] أو "الإعمال"[6] .

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/ ٢١٥٢) .

(٢) الكهف/ ٩٦ .

(٣) الكتاب (١/ ٧٣) .

(٤) المقتضب (٣/ ١١٢) .

(٥) ينظر: الإنصاف (١/ ٨٦) وشرح الكافية للرضى (١/ ٢٠١) وهمع الهوامع (٣/ ٩٤) .

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٦١٣) وشرح المفصل لابن يعيش (٧٧/١) وقد جرت عادة أكثر النحاة أن يذكروا هذا الباب فى ضمن باب الفاعل؛ إذ كان من فروعه من حيث يحتاج فيه إلى إضمار الفاعل فى بعض مسائله .

وقد اختلف النحويون فى أي العاملين أولى بالعمل فى المعمول المتنازع فيه، الأول أم الثانى؟ فذهب نحاة البصرة إلى أن إعمال الثانى أقوى؛ لقربه من المعمول ، بينما ذهب نحاة الكوفة إلى أن إعمال الأول أقوى؛ لسبقه للعامل الثانى[1] .

وبيت امرئ القيس السابق وهو قوله:

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ ∴ كَفَانِي- وَلَمْ أَطْلُبْ- قَلِيلٌ مِنَ المَالِ

من شواهد الكوفيين على إعمال الأول دون الثانى[2] ، وليس كما زعم أبوحيان بأنه ليس من الإعمال عندهم.

قال الرضي: "هذا جواب عن استدلال الكوفيَّة بهذا البيت فى كون إعمال الأول هو المختار، وذلك أنهم قالوا: الشاعرُ فصيحٌ، وقد أعمل الأول بلا ضرورة ؛ إذ لو أعمل الثانى لم ينكسر عليه الوزن ولا غيره، وأيضا لو أعمل الثانى لم يلزمه محذور؛ إذ كان يكون الفاعل مضمرا فى "كفاني"، فاختار إعمال الأول مع أنه لزمه شئ غير مختار بالاتفاق، وهو حذف المفعول من الثانى، وفيه دليل على أن إعمال الأول مختار عند الفصحاء؛ إذ العاقل لا يختار أحد

---

(١) ينظر تفصيل الخلاف فى: الإنصاف (١/ ٨٦) واللباب (١/ ١٥٣) والتخمير (١/٢٣٦، ٢٣٧) وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٧٧) وشرح الجمل لابن عصفور (١/ ٦١٣) وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٦٧) وشرح الكافية للرضى (١/ ٢٠٥) وارتشاف الضرب (٤/ ٢١٤٢) وشرح الجمل لابن هشام (١٩٢) وشرح قطر الندى (١٩٩) والمساعد (١/ ٤٥٢) وشرح الألفية لابن عقيل (٢/ ١٦٠) وائتلاف النصرة (١١٣) وهمع الهوامع (٣/ ٩٤) .

(٢) ينظر: الإنصاف (١/ ٨٦، ٨٧) وائتلاف النصرة (١١٣) .

الأمرين مع لزوم مشقة ومكروه له فى ذلك الأمر دون الأمر الآخر،إلا لزيادة ذلك الذى اختاره فى الحسن على الآخر"[1].

وقد تعددت أقوال النحاة ودارت مناقشاتهم حول هذا البيت على النحو الآتي:

أولا: أسقط البصريون استدلال الكوفيين بهذا البيت على أن إعمال الأول هو الأفصح .

قال سيبويه: "فإنما رفع [قليلٌ]؛ لأنه لم يجعل القليل مطلوبا، وإنما كان المطلوب عنده الملك وجعل القليل كافيا، ولو لم يُرِدْ ذلك ونصب فَسَدَ المعنى"[2].

وقال ابن هشام: "شرط هذا الباب [التنازع] أن يكون العاملان موجهين إلى شئ واحد ، ولو وُجِّه هنا "كفاني" و"أطلب" إلى "قليلٌ" فسد المعنى؛ لأن (لو) تدل على امتناع الشئ لامتناع غيره؛ فإذا كان ما بعدها مثبتا كان منفيا، نحو "لو جاءني أكرمتُه" ، وإذا كان منفيا كان مثبتا، نحو "لو لم يُسِئْ لم أعاقبْه"، وعلى هذا فقوله : "أنَّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ منفي ؛ لكونه فى نفسه مثبتا وقد دخل عليه حرف الامتناع، وكل شئ امتنع لعلة ثبتَ نقيضه، ونقيضُ السعى لأدنى معيشة عدم السعى لأدنى معيشة ، وقوله: "ولم أطلب" مثبت؛ لكونه منفيا بـ(لم) [3] وقد دخل عليه حرف الامتناع، فلو وُجِّه إلى "قليلٌ" وجب فيه

---

(١) شرح الكافية للرضى (١/ ٢١١).

(٢) الكتاب (١/ ٧٩) .

(٣) يرى الجندى (٧٠٠هـ) أن فى البيت فعلين: أحدهما مثبت، وهو "كفانى"، والآخر منفى وهو "لم أطلب، ولو كان "لم أطلب" موجها إلى "قليل" لزم التناقض؛ لإخباره مرة أن السعي ليس لأدنى معيشة، وأن القليل من المال لا يكفيه، ومرة بأنه يطلب القليل من المال، على أن قوله : "ولو سعيت لأدنى معيشة لم أطلب قليلا من المال" فاسد؛ لأنه بمنزلة أن يقول : "لو قنعتُ بقوتى فى كل يوم لم أطلبْ مقدار شبعى فى كل يوم" وهو كما ترى بين الفساد، لا يفوه بمثله من له أدنى تمييز، بخلاف قوله: "ولو سعيت لأدنى =

إثبات طلب القليل، وهو عينُ ما نَفَاه أولا[1] ، وإذا بَطَلَ ذلك تعيَّن أن يكون مفعول "أطلب" محذوفا، وتقديره: ولم أطلب الملك، ومقتضى ذلك أنه طالب للملك، وهو المراد"[2] .

ويرى الخوارزمى (٦١٧هـ) أنَّ "لمْ أطلبْ" لو كان موجها إلى "قليلٌ من المال" لوقع التناقض بينه وبين قوله فى البيت الذى بعده وهو:

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ ∴ وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثَالِي

فلهذا أعمل الأول ولم يُعملْ الثاني[3] .

ثانيا: أورد المبرد والفارسي هذا البيت على أنه من الإعمال[4].

قال أبوحيان: "فإن قيل: فلم ذكر أبوعلى والمبرد هذا البيت فى باب التنازع؟

فالجواب: ما ذكره المازني، وهو أنه لو لم يكن إعمالُ الأول جائزا، لما وُضِعَ هذا فى هذا الموضع، بيانُ هذا الكلام يعنى: أنك إذا أعملتَ الأول فى باب التنازع تكون قد فصلتَ بين الأول ومعموله بجملة، كما فصلت هنا بين "كفاني"

معيشة كفانى قليل من المال"؛ لأنه بمنزلة قولك: "لو قَنِعْتُ بقوتى كل يوم طلبت مقدار شبعى فى كل يوم"، وهذا كلام لا غثاثة فيه ولا رثاثة، بل هو محيك على منوال الصحة والسداد، ولذا لم يجز توجيه "لم أطلب" إلى "قليل من المال"، كما أن "لم أطلب" لو كان موجها إلى "قليل" لكان طلبه القليل من المال ثابتا" ينظر: الإقليد فى شرح المفصل (١/ ٢٩٢، ٢٩٣).

(١) فيؤدي إلى أن يكون نافيا مثبتا لشئ واحد فى كلام واحد، وهو فاسد .

(٢) شرح قطر الندى (٢٠٠) وينظر: تمهيد القواعد (٤/ ١٧٧٩) .

(٣) ينظر: التخمير (١/ ٢٤٣) والإنصاف (١/ ٩٣) والمقتصد فى شرح الإيضاح (١/ ٣٤٣، ٣٤٤) .

(٤) ينظر: المقتضب (٤/ ٧٥، ٧٦) والإيضاح (١٠٤) .

وبين "قليل" الذى هو معموله بـ"لم أطلب"، وهو جملة، حملا على باب التنازع"[1] .

بينما يرى ابن عصفور علة أخرى لمجيئ الفارسي بالبيت على أنه من الإعمال فيقول: "فإن قيل: فكيف جاء به الفارسى على الإعمال؟

فالجواب: أنه أراد بقوله من الإعمال أنه شبه الإعمال، لتداخل الجملتين فى العطف، ونظير هذا ما أنشده فى التذكرة على أنه من شبه الإعمال لكُثَير عزة:

وَإِنِّي وَإِنْ صَدَّتْ لَمُثْنٍ وَقَائِلٌ ∴ عَلَيهَا بِمَا كَانَت إلينا أَزَلَّت
فَمَا أَنَا بِالدَّاعِي لِعَزَّةَ بِالرَّدَى ∴ وَلَا شَامِتٍ إِنْ نَعْلُ عَزَّةَ زَلَّتِ[2]

لأنه لمّا عطف فصل بين العامل ومعموله، وذلك أن معمول (مثن) إنما هو (عليها) ، وقد فصل بينهما بقوله: (وقائل)، ومعمول (قائل) إنما هو: "فما أنا بالداعي لعزة بالردى"، وفصل بينهما بمعمول (مثن)، فإذن قد جعل هذا يشبه الإعمال لتداخل الجملتين بالعطف حتى يسوغ ذلك الفصل، فكذلك يكون مذهبه فى بيت امرئ القيس.

فإن قيل: إذا لم يكن من الإعمال فكيف أجزتم الفصل بجملة أجنبية؟

---

(١) تذكرة النحاة (٣٤١) وتمهيد القواعد (٤/ ١٧٨٣) ، وجواب المازنى (٢٤٩هـ) فى الحقيقة يكون للمبرد ولكن ذُكر الفارسى (٣٧٧هـ) إجمالا.

(٢) البيتان من الطويل، وهو لكثير عزة فى ديوانه (١٠١، ١٠٢) تحقيق د/إحسان عباس (ط: الأولى ـ دار الثقافة ـ بيروت ـ ١٣٩١هـ = ١٩٧١م) وأدب الكاتب (٢٨٥) ولسان العرب (١١/ ٣٠٦) (زلل) وتمهيد القواعد (٤/ ١٧٨٣) .

اللغة: أزل إليه نعمة: أسداها، وزلت به النعل: كناية عن العثار والخطأ، الردى: الهلاك ومعناه المرض الدخيل أو السل.

والمعنى: أنا معترف بما أحسنت إلى واصطنعته عندى من الجميل، لا أكفره وإن أعرضت عنى وهجرتنى.

فالجواب: إنها غير أجنبية؛ لأنا إنما جعلناها معمول "لم أطلب الملك"، فإذا كانت كذلك كانت مشتركة، لأنها فى معنى: كفانى القليل، ألا ترى أن "لم أطلب الملك" يكون جوابا لـ(لو) [1] وما ذاك إلا لأن المعنى واحد"[2] .

ويرى الجندي (٧٠٠هـ) أن الفارسى جعل البيت من الإعمال على أن الواو فيه للحال لا للعطف فقال: "ومذهب الشيخ أبي علي فى هذا البيت أن "لم أطلب" موجه إلى "قليل"، حيث قصد جهة أخرى وهى أنه لم يعطف "لم أطلب" على قوله "كفانى"؛ لئلا يلزم ما ذكرنا فى الوجه الأول من الفساد[3]، ولكنه جعل الواو فيه للحال، وإذا كانت الواو فيه للحال لم يلزم أن يكون الطلب فيه مثبتا، بل يلزم أن يكون منفيا، والتقدير: لو سعيت لأدنى معيشة لكفانى القليل غيرَ طالبٍ له، فيكون الفعلان موجَّهين إلى "قليل" بهذا الاعتبار، ويكون الأول فيهما معملاً فيه"[4] .

ثم رَدَّ عليه قائلا : "الظاهر ما ذكرنا؛ لأن استعمال واو العطف أكثر، مع أن البيت الثانى ينادي بأن "لم أطلب" موجه إلى الملك، والشيخ وإن كان سبَّاقا لا يُشَقُّ له عِثْيَرٌ[5] ولا غبار، فإن الجواد قد تلحقه كبوةٌ وعِثار، فَأَرْعِ

---

(١) ظاهر قول ابن عصفور فى الجواب: إن "لم أطلب الملك" يكون جوابا لـ"لو"؛ لأن "لم أطلب الملك" فى معنى: كفانى القليل، يقتضى أن طلبه للملك منتف، كما أن كفاية القليل منتفية أيضا، وليس كذلك؛ لأن طلبه للملك ثابت؛ لوقوعه منفيا فى جواب "لو"، وإذا كان كذلك، فكيف يكون معنى الجملتين واحدا؟! ينظر: تمهيد القواعد (٤/ ١٧٨٣، ١٧٨٤) .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٦٢٣، ٦٢٤) .

(٣) وهو أن المثبت فى جواب (لو) منفى، والمنفى فيه مثبت، فإذا قلت: "لو جئتنى أكرمتك" كان الإكرام منفيا لانتفاء المجئ، وإذا قلت: "لو جئتنى لم أضربك" كان الضرب ثابتا، لأن (لو) معناها امتناع الشئ لامتناع غيره.

(٤) ينظر: الإقليد فى شرح المفصل (١/ ٢٩٣) .

(٥) العثير بتسكين الثاء، والعثيرة: العَجَاجُ الساطع، يعنى الغبار، والعثيرات: التراب. اللسان (٤/ ٥٣٩) (عثر).

صماخيك[1] إلى ما قاله المصنف [يقصد الزمخشرى، حيث حكم على البيت أنه ليس من الإعمال] فى الكتاب، فَلَلْحَقُّ أحق أن يُتَّبَع، ولَلصَّوابُ حقيق بأن يُستَمع"[2] .

ونقل ناظر الجيش عن ابن عمرون[3] فساد البيت على جعل (الواو) للحال، فقال: "ووجَّه الشيخ جمال الدين بن عمرون فساد الحال؛ بأن قال: إنما كانت فاسدة؛ لأنها تكون مقيدة للكفاية؛ لأن المعمول يقيد العامل، يعنى أن "لم أطلب" حينئذ يكون حالا من فاعل "كفاني" أو من مفعوله، والعامل فى الحال هو العامل فى صاحب الحال؛ فيكون "كفاني" عاملا فى "لم أطلب" مقيدا للكفاية، ولا يلزم من انتفاء المقيد انتفاء المطلق، فلا يُعطي حينئذ مراد الشاعر من حيث يصير المعنى: أنه لو سعى لأدنى معيشة لكفاه القليل مقيدا بعدم الطلب، وليس مراده؛ بل مراده أنه لو سعى لأدنى معيشة لكفاه القليل، سواء أطلبه أم ترك طلبه، وهذا يحتمل أن يكون سرّ قول سيبويه: لو نَصَبَ لَفَسَدَ المعنى"[4].

ثالثا: ذهب ابن ملكون إلى أن البيت من الإعمال، وأن قوله "ولم أطلب" غير معطوف على جواب "لو" وهو "كفاني"، بل يكون على استئناف الجملة،

---

(١) الصماخ من الأذن: الخرق الباطن الذى يفضى إلى الرأس. والسماخ لغة فيه. ويقال: إن الصماخ هو الأذن نفسها. اللسان (٣/ ٣٤) (صمخ).

(٢) الإقليد فى شرح المفصل (١/ ٢٩٣، ٢٩٤) .

(٣) هو: أبو عبدالله جمال الدين محمد بن محمد بن أبى على بن أبى سعيد بن عمرون الحلبى النحوى، أخذ النحو عن ابن يعيش وغيره، وبرع به، وتصدر لإقرائه، وجالس ابن مالك، وأخذ عنه البهاء بن النحاس، توفى سنة (٦٤٩هـ) . تنظر ترجمته فى: بغية الوعاة (٢٣١/١) والبلغة فى تراجم أئمة النحو واللغة (٧١، ٧٢) .

(٤) تمهيد القواعد (٤/ ١٧٨٢) وينظر: تذكرة النحاة (٣٤١) .

أى: وأنا لم أطلب قليلا من المال، وهى معطوفة على الجملة المنعقدة من "لــو" وجوابها[1].

ولم يرتض ابن عصفور تخريج ابن ملكون للبيت على أنه من الإعمــال فتعقَّبه قائلا: "فإن قيل: لأي شئ جعلت "ولم أطلب" جوابا لــ"لو" وعطفت علــى "كفانى" حتى لزم هذا؟ وهلّا جعلت الجملة فى قوله: "ولم أطلب" معطوفة علــى قوله: "فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفانى"، وكأنه قال: وأنا لم أطلــب قلــيلا، فيُتصور توجيهه عليه، فيكون من باب الإعمال ٠

فالجواب: إن هذا لا يُتَصور، وقد كان الأستاذ أبوعلي الشلوبيني يجعلــه من الإعمال بهذا الطريق[2]، ووجه بطلانه أن العاملين فى هذا البــاب لابــد أن يشتركا، وأدنى ذلك بحرف العطف حتى لا يكون الفصل معتبرا، أو يكون الفعــل الثانى معمولا للأول، وذلك نحو قولك: جاءنى يضحكُ زيدٌ، فتجعل فى "جــاءنى" ضميرا، أو فى "يضحك" حتى لا يكون هذا الفعل فاصلا، وأقل ذلك حرف العطف حتى تكون الجملتان قد اشتركتا أدنى اشتراك فيسهل الفصل٠

وأما إذا جعلت: "ولم أطلب" معطوفا على "فلو أن ما أسعى" فإنك تَفْــصِلُ بجملة أجنبية ليست محمولة على الفعل الأول، فتكون إذ ذاك بمنزلــة: أكرمــتُ وأهنتُ زيدًا، والعرب لا تتكلم بهذا أصلا"[3].

فانتصف الأبذي (٦٨٠هــ) لابن ملكون من ابن عصفور فقال:

"لا يلزم مما ذكرت من اشتراط العطف، ولا من أن يكون معمــولا لــه أو فى موضع المعمول؛ إذ لم ينص أحد منهم على ذلــك، وإنمــا المــشترط فــى

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/ ٢١٥٢) ٠

(٢) وبهذا يكون الشلوبيني موافقا لشيخه ابن ملكون فى هذا التخريج. ينظــر: الارتــشاف (٤/٢١٥٢) ٠

(٣) شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٦٢٣) ٠

الإعمال: أن يتقدم عاملان ويتأخر عنهما معمول، وكل واحد منهما صالح أن يعمل فيه، والدليل على عدم اشتراط ما ذكرته أن البصريين استدلوا على اختيار إعمال الثانى بقوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلَٰلَةِ﴾[1] فجعلوا هذا من إعمال الثانى، ولو أعمل الأول لقال: قل الله يفتيكم فيها فى الكلالة، و(يفتيكم) ليس بمعمول لـ(يستفتونك) ولا معطوف عليه، وهو مع ذلك قد أتوا به فى باب الإعمال، فإن قال: ارتباط الكلام هنا يقوم مقام العطف ؛ إذ ليس بأجنبى.

قيل: وكذلك "لم أطلب" ليس أجنبيا أيضا من الكلام"[2].

وتابعه أبوحيان فى الرد على ابن عصفور قائلا:

"هذا الذى ذكره ابن عصفور من انحصار التشريك بين جملتى التنازع فى العطف، وأن يكون الفعل معمولا للأول ، وأنه لا يقع الإعمال إلا على هذين الوجهين، ليس كما ذكر، ألا ترى أنهم جعلوا من التنازع قوله:

لَوْ كَانَ حَيَّا قَبْلَهُنَّ ظَعَائِنًا .:. حَيَّا الحَطِيمُ وُجُوهَهُنَّ وَزَمْزَمُ[3]

فتنازع "حَيَّا" الأول، وهو خبر "كان"، و"حَيَّا" الثانى، وهو جواب "لو" ولا اشتراك بينهما بحرف عطف، ولا الثانى معمول للأول، وقول الآخر:

---

(١) النساء/ ١٧٦ .

(٢) ينظر: شرح الجزولية للأبذى (٢/ ١٩) .

(٣) البيت من الكامل، وهو لكثير عزة فى ديوانه (٥٠٨) وشرح الجمل لابن عصفور (٦١٩/١) والأغانى (١/ ٢٦٩، ٢٧٣، ٣٤١) والأمالى فى لغة العرب (٣/ ١٢٦) والحماسة البصرية (١٥٧/٢) .=

= اللغة: الظعائن: جمع ظعينة، وهى الهودج، أو المرأة ما دامت فيه، والحطيم: جدار الكعبة .

والشاهد: إعمال "حيا" الثانى فى الظاهر، وحذف فاعل "حيا" الأول؛ إذ لو كان مضمرا لقال: لو كان حيَّا قبلهن، لعوده على مثنى.

بِعُكَـــاظَ يُعْـــشِي النَّاظِرِيـــــ ∴ ـــــنَ إِذَا هُـــمُ لَمَحُـــوا شُـــعَاعَهْ[1]

تنازع "يُعْشِي" و"لمحوا"، وليس ثَمَّ عطف، ولا عمـل للفعـل الأول فـى الثانى....." [2] .

فانتصف ناظر الجيش لابن عصفور قائلا:

"وأقول: إن ابن عصفور إنما قال: لابد أن يشترك العاملان وأدنـى ذلـك بحرف العطف، أو يكون الفعل الثانى معمولا للأول، ولا شك أن هـذه العبـارة تعطى عدم الانحصار، والذى ادعاه ابن عصفور إنما هو أن يشترك العـاملان،

---

(١) البيت من مجزوء الكامل، وهو لعاتكة بنت عبدالمطلب عمة النبى ﷺ فى شرح الجمـل لابن عصفور (١/ ٦١٦) والارتـشاف (٥/ ٢٤٢٤) وتـذكرة النحـاة (٣٥١) والنكـت الحسان (٣٠٩) وأوضح المسالك (٢/ ١٩٩) وشرح ابـن عقيـل (٢/ ١٦٥) وهمـع الهوامع (٣/ ٩٥) .

اللغة: عكاظ: بزنة غراب ــ موضع كانت فيه سوق مشهورة، يجتمع فيها العـرب للتجارة والمفاخرة . يعشى: من الإعشاء، وأصله العشا، وهو ضعف البصر ليلا. لمحوا: من اللمح، وهو سرعة إبصار الشئ. شعاعه: ما تراه من الضوء مقـبلا عليـك كأنـه الحبال. والضمير الذى أضيف الشعاع إليه يجوز أن يكون عائدا على عكاظ؛ لأنه موضع الشعاع، ويجوز أن يكون عائدا على القناع المذكور فى البيت قبله:

فيـــــه الـــــسَّنَوَّرُ والقَنَـــــا ∴ والكَـــبْشُ مُلْتَمِـــعٌ قِنَاعُـــهْ

المعنى: تريد أن أشعة سلاح قومها مما تضعف أبصار الناظر إليها، تكنى بذلك عن كثرة السلاح وقوة بريقه ولمعانه.

الشاهد: حيث تنازع كل من الفعلين "يعشى" و"لمحوا" : "شـعاعه" فـالأول يطلبـه فاعلا، والثانى يطلبه مفعولا، وقد أعمل فيه الأول، وأعمل الثانى فى ضميره، ثم حـذف ذلك الضمير ضرورة، وأصل الكلام قبل تقديم العاملين: "يعـشى النـاظرين شـعاعه إذا لمحوه"، ثم صار بعد تقديمهما : "يعشى الناظرين إذا لمحوه شعاعه" ثم حذفت الهاء من "لمحوه".

(٢) ينظر: تمهيد القواعد (٤/ ١٧٨٠) .

والاشتراك أعم من أن يكون بعطف وعمل وبغيرهما، وكيف يدعى ابن عصفور الانحصار فى هذين الأمرين، وقد ذكر أكثر الأبيات التى ردَّ بها الشيخ [أبوحيان] عليه شواهد على التنازع فى هذا الباب؟! والذى استشهد به الشيخ على ابن عصفور قد حصل الاشتراك فيه كله بين العاملين؛ ففى البيت الأول: أحد المتنازعين فى حيز الشرط، والآخر هو جواب الشرط، وفى البيت الثانى: الأول دليل جواب الشرط، والثانى هو الشرط، ..... فالاشتراك بين العاملين حاصل، وذلك هو مقصود ابن عصفور ــ رحمه الله تعالى ــ"[1].

تعقيب وترجيح:

يتضح من خلال العرض السابق تعدد أقوال النحاة فى بيت امرئ القيس على النحو الآتى:

١ – يرى الكوفيون أنه من إعمال العامل الأول فى المعمول المتنازع فيه.

٢ – منع البصريون كون البيت من باب التنازع.

٣ – يرى الفارسى أنه من باب التنازع و"الواو" فى "ولم أطلب" للحال وليست للعطف.

٤ – يرى ابن ملكون أنه من باب التنازع و"الواو" فى "ولم أطلب" للعطف على الجملة المنعقدة من "لو" وجوابها، وليست للعطف على جواب "لو" وهو "كفانى".

وبعد الوقوف على هذه الأقوال، وعرض حججهم، يرى البحث رجحان ما ذهب إليه بعض البصريين، وأن البيت ليس من باب التنازع؛ فإن العاملين "كفاني"، و"لم أطلب" لم يُوَجَّها لمعمول واحد، وهذا شرط فى باب الإعمال، ولو وُجِّها لقوله "قليلٌ من المال" فسد المعنى.

---

(١) ينظر: المرجع السابق (٤/ ١٧٨١، ١٧٨٢).

الأصل فى الظروف من جهة التصرف وعدمه

يرى ابن ملكون أنّ الأصل فى الظروف عدمُ التصرف، وتصرفها خروجٌ عن القياس[١].

الدراسة والتحليل:

خالف ابن ملكون جمهورَ النحاة فذهب إلى أن الأصل فى الظروف عدمُ التصرف، وورود بعض الظروف متصرفة خروج عن القياس.

بينما ذهب جمهور النحويين إلى أن الأصل فى الظروف تصرفُها؛ لأنها أسماء، فسبيلها أن تجرى مجرى الأسماء وتدخل عليها العوامل التى تدخل على الأسماء، وما وُجد من الظروف غير متصرف يُسأل عن عدم تصرفه[٢].

وكون بعض الظروف غير متصرف يكون موقوفا على السماع[٣].

والمراد بغير المتصرف من الظروف: ما لم يُستعمل إلا منصوبا بتقدير "في" أو مجرورا بـ"مِنْ" والمتصرف من الظروف: ما لم يلزم انتصابه بـ"فـي" أو انجراره بـ"مِنْ".

ويحتجُّ ابن مالك ــ رحمه الله ــ لكون الأصل فى الظروف التصرف بكثرة الظروف المتصرفة فيقول: "فالمتصرف المنصرف كثير؛ لأنه على الأصل،وذلك كـ"ساعة"،و"شهر"،و"عام"، و"دهر"، و"حين""[٤].

ولم أقف على قول لأحد من النحاة ذهب إلى كون الأصل فى الظروف عدم التصرف كما قال ابن ملكون، لذا تعقَّبه النحاة بالردّ عليه.

---

(١) ينظر: الأشباه والنظائر فى النحو (٣/ ١٥٨).

(٢) ينظر: تمهيد القواعد (٤/ ١٩٠٩).

(٣) ينظر: التوطئة (٢١٠) وشرح الكافية للرضى (١/ ٤٩٦، ٥٠١).

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٠٢) وينظر: شرح عمدة الحافظ(١/٤١٤).

قال ابن أبي الربيع: "وهذا القول خروجٌ عن النظر"[1] .

وقال ناظر الجيش: "ولا معول على هذا القول، ويكفي فيه أنه قول مخالف لقول الجمهور"[2] .

وبناء على ما سبق يتضح أنَّ الأصل في الظروف تصرفُها ؛ فأكثر الظروف متصرفة، ولو كان أصلها عدم التصرف لكثُرت الظروف غير المتصرفة، كما أن أكثر الظروف سُمعت عن العرب متصرفة، وليس لمن زعم عدم تصرفها دليلٌ يدعم ما ذهب إليه.

---

(١) ينظر: الأشباه والنظائر (٣/ ١٥٨) .

(٢) تمهيد القواعد (٤/ ١٩٠٩) .

تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر

وافق ابن ملكون[1] بعض الكوفيين فأجاز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر؛ لأنَّ القياس يقتضيه، فقال:

"هو الذى يقتضيه القياس عندي على ما يصفون به الحال من أنه زيادة فى الخبر، ولا شكَّ أنَّ الخبر فى مثل: "مررتُ بزيدٍ" إنما هو الفعل دون الحرف، فإذا كان الحال زيادة فى الخبر الذى هو الفعل، وفضلة من فضلاته، وجب التصرف فيه حسب ما يتصرف فى غيره من فضلات الفعل"[2] .

المناقشة والتحليل:

اتفق النحويون على جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر زائد، نحو: "ما جاءني راكبًا مِنْ أحدٍ"، و"ما رأيتُ راكبًا مِنْ أحدٍ"؛ لأن المجرور بالحرف الزائد عند التحقيق فاعلٌ أو مفعول[3].

واختلفوا فى حكم تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي على النحو الآتي:

أولا: المنع مطلقا. وهو رأي أكثر النحاة[4] ، وفى مقدمتهم سيبويه حيث قال: "واعلم أنه لا يُقال: قائمًا فيها رجل، فإن قال قائل: أجعلُه بمنزلة: راكبًا مَرَّ زيدٌ، وراكبًا مَرَّ الرجلُ، قِيل له: فإنه مثله فى القياس؛ لأن "فيها" بمنزلة: "مَرَّ"، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل، لأن "فيها" وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل، وليس بفعل، ولكنهنّ أُنزلن منزلة ما يَستغني به الاسمُ من الفعل، فَأَجْرِهِ كما أَجْرَتْهُ العربُ واستحسنتْ .

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية (٣/ ٤٥٨، ٤٥٩) والتصريح بمضمون التوضيح (١/٥٩٠).

(٢) ينظر: المقاصد الشافية (٣/ ٤٥٨، ٤٥٩).

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١٥٧٩) وأوضح المسالك (٢/٣١٩) والمساعد (٢/٢٢) والتصريح (١/ ٥٩١) .

(٤) ينظر:التبيان(٢/١٠٦٩)وشرح التسهيل(٢/٣٣٦)وشفاء العليل(٢/٥٢٨).

ومن ثمَّ صار: "مررتُ قائمًا برجلٍ" لا يجوز؛ لأنه صار قبل العامل فى الاسم، وليس بفعل، والعامل الباء، ولو حسُن هذا لحسُن: قائمًا هذا رجلٌ"[١] .

وأوضح ابن ملكون سببَ منع سيبويه لذلك فقال:

"وإنما منع سيبويه من إجازته ــ يعنى تقديم الحال هنا ــ أرى؛ لقلته فى كلامهم، فجرى ما جاء منه مجرى الأشياء الموقوفة على السماع لقلتها، وإن كان لها أقيسةٌ تُجَوِّزُها كما يتكلم بما تكلموا به، فإن القياس يدفعه، ألا تسمع قوله: وليس لك أن تُريد إلا ما أَرادوا"[٢] .

قال الشاطبي معلقا: "وهو واضح فى أنه ليس كلُّ ما تكلم به العرب يُقاس عليه"[٣].

وتابع سيبويه فيما ذهب إليه:المبردُ[٤]، والصيمري[٥]، وابنُ الشجري[٦]، وابن الدهان[٧]، والأنباري[٨]، والشلوبيني[٩]، والنيلي[١٠]، وابن هشام[١١].

وزعم ابن أبي الربيع أنه لا يعلم من البصريين خلافا فى منعه[١٢]، وسيأتى ما يردُّ ذلك ويدحضه .

---

(١) الكتاب (٢/ ١٢٤) .

(٢) المقاصد الشافية (٣/ ٤٥٦) .

(٣) المرجع السابق .

(٤) ينظر: المقتضب (٤/ ١٧١، ٣٠٢، ٣٠٣) .

(٥) ينظر: التبصرة والتذكرة (١/ ٢٩٧، ٢٩٨) .

(٦) ينظر: أمالى ابن الشجرى (٢/ ٢٥٦)، (٣/ ٢٣) .

(٧) ينظر: الفصول فى العربية (٢٤) .

(٨) ينظر: البيان فى غريب إعراب القرآن (٢/ ٢٨٠، ٢٨١) .

(٩) ينظر: التوطئة (٢١٣، ٢١٤) .

(١٠) ينظر: الصفوة الصفية (١/ ٤٩٠) .

(١١) ينظر: أوضح المسالك (٢/ ٣١٨ ــ ٣٢٤) .

(١٢) ينظر: البسيط فى شرح الجمل (١/ ٥٢٩) .

واحتج هؤلاء للمنع بأدلة كثيرة على النحو الآتي:

١ – صاحب الحال المجرور بالإضافة لا يتقدم عليه الحال، فكذلك يُقاس عليه صاحب الحال المجرور بالحرف[١] .

٢ – الجار والمجرور كالشئ الواحد، فإذا جاز أن يتقدم الحال عليهما وجب أن يكون لهما معا، لأن الفعل عمل فيهما معا، ومحال أن يكون للحرف حال، ولو جاز أن يكون للحرف حال لانضمامه إلى غيره جاز أن يكون له حال إذا انفرد، وهو لا يكون[٢] .

٣ – كثُر الحال من المجرور فى كلامهم، ولم يُسمع تقديمه من الفصحاء، ولو كان تقديمه جائزا لوقع فى كلامهم[٣] ، فلما لم يقعْ دلَّ على امتناعه .

٤ – لا يجوز للفعل أن يعمل فى الحال قبل ذكر حرف الجر؛ فالفعل وحرف الجر كالشئ الواحد، وتقديم الحال على الجار يفصل بينهما[٤] .

٥ – أن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه، فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة، لكن منع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل، وأن فعلا واحدا لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين، فجعلوا عوضا من الاشتراك فى الواسطة التزام التأخير[٥] .

٦ – أنك إذا قلت: مررتُ بهندٍ ضاحكةً، فالباء تعطى معنى الإلصاق، فكأنك قلت: التصق مروري بهندٍ فى هذه الحال، ولو قلت هذا لكان العامل

---

(١) ينظر: شرح التسهيل (٢/ ٣٣٦) وشرح الكافية الشافية (٢/ ٧٤٤) .

(٢) ينظر: أمالى ابن الشجرى (٣/ ١٦) .

(٣) ينظر: الإيضاح فى شرح المفصل (١/ ٣٣١) والبسيط فى شرح الجمل (٥٢٩/١) .

(٤) ينظر: الأصول فى النحو (١/ ٢١٥) واللباب فى علل البناء والإعراب (٢٩١/١) وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٥٩).

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٣٦).

"التصق"، والالتصاق إنما هو مفهوم من الباء، فجرى لذلك مجرى العامل المعنوى، والحال لا تتقدم على المعنوي[١] .

ونقل ابن الأنباري الاتفاق على منع تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف، وزعم ابن هشام أنه لم يُسمع تقديمُه من لسان العرب[٢].

ثانيا : الجواز مطلقا ، وإليه ذهب ابن كيسان [٣] ، والفارسي[٤]، وابن جني[٥] ، وابن بَرْهَان[٦] ، وابنُ ملكون[٧] ، وابن مالك [٨] ، والمرادي[٩]، والسلسيلى[١٠]، وابن عقيل[١١]، وعُزي إلى بعض الكوفيين[١٢] .

واحتج المجيزون لما ذهبوا إليه بالسماع والقياس:

---

(١) ينظر : البسيط فى شرح الجمل (١/ ٥٢٩) .

(٢) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ٢١).

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٥٩) وشرح التسهيل لابن مالك (٣٣٧/٢) وشرح الكافية للرضى (٢/ ٣٠) والارتشاف (٣/ ١٥٧٩) وأوضح المسالك (٢/ ٣٢١) والتصريح (١/ ٥٨٩) .

(٤) ينظر: المسائل الحلبيات (١٨٢) وشرح التسهيل (٢/ ٣٣٨) والارتشاف (١٥٧٩/٣)وأوضح المسالك(٣٢١/٢)والمساعد(٢١/٢)والتصريح(٥٨٩/١).

(٥) ينظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جنى (٣٧٩، ٣٨٠) وأوضح المسالك (٣٢١/٢) إلا أنه قال بالمنع فى اللمع (٥٣) والبيان فى شرح اللمع (٢٢١) .

(٦) ينظر: شرح اللمع لابن برهان (١/ ١٣٧، ١٣٨) وشرح التسهيل لابن مالك (٣٣٨/٢) والارتشاف(١٥٧٩/٣)والمساعد(٢١/٢)والتصريح (٥٨٩/١).

(٧) ينظر: المقاصد الشافية (٣/ ٤٥٨ ، ٤٥٩) والتصريح بمضمون التوضيح (٥٩٠/١) .

(٨) ينظر: شرح التسهيل (٢/ ٣٣٦ ــ ٣٣٩) وشرح الكافية الشافية (٧٤٣/٢ ــ ٧٤٦) وشرح عمدة الحافظ (٤٢٦) .

(٩) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٧٠٥، ٧٠٦).

(١٠) ينظر: شفاء العليل (٢/ ٥٢٨، ٥٢٩) .

(١١) ينظر: المساعد (٢/ ٢٢) .

(١٢) ينظر: التصريح (١/ ٥٩٠) .

أما السماع: فقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ ﴾[1]، فـ(كافةً) حال من (الناس) وقد تقدم على المجرور باللام، والأصل: للناسِ كافةً[2]، وما استعملت العرب (كافة) قط إلا حالا ٠

وقوله جل شأنه: ﴿ وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٖ كَذِبٖۚ ﴾[3] فـ"على قميصه" حال تقدمت على صاحبها "بدمٍ"، وهو مجرور بالباء٠

وقوله سبحانه: ﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوۡمُكَ وَهُوَ ٱلۡحَقُّۚ قُل لَّسۡتُ عَلَيۡكُم بِوَكِيلٖ ﴾[4] فقوله "عليكم" يجوز أن يكون حالا من قوله "بوكيل"؛ لأنه لو تأخر لجاز أن يكون صفة له٠

وقوله عزوجل: ﴿فَلَيۡسَ مِنَ ٱللَّهِ فِي شَيۡءٍ ﴾[5] تقديره: فليس في شئ من الله، فقدم وانتصب على الحال٠

وقرأ الحسن البصرى، وعيسى بن عمر، والجحدري[6] قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ ﴾[7] بكسر التاء فى (مطويات) على أنه حال تقدم على عامله الجار والمجرور (بيمينه) [8] ٠

---

(١) سبأ / ٢٨ ٠

(٢) أى : أرسلناك للناس فى حال كونهم مجتمعين فى رسالتك٠

(٣) يوسف/ ١٨ ٠

(٤) الأنعام/ ٦٦ ٠

(٥) آل عمران/ ٢٨ ٠

(٦) ينظر: البحر المحيط (٧/ ٤٢٢) ومعجم القراءات القرآنية (٨/ ١٨٨)٠

(٧) الزمر/ ٦٧ ٠

(٨) ينظر: إعراب القراءات الشواذ (٢/ ٤١٤) ٠

وقال الشاعر:

تَسَلَيْتُ طُــرًّا عَــنْكُمُ بَعْــدَ بَيْــنِكُمْ ∴ بِــذِكْرَاكُمُ حَتَّــى كَــأَنَّكُمُ عِنْــدِي[1]

فــ "طُرّا" حال من الضمير المجرور فى "عنكم" تقدَّمت عليه.

وقال طليحة الأسدي:

فَإِنْ تَــكُ أَزْوَادٌ أُصِــبْنَ وَنِــسْوَةٌ ∴ فَلَنْ يَــذْهَبُوا فِرْغــاً بِقَتْــلِ حِبَــالِ[2]

---

(١) البيت من الطويل، لم أقف على قائله، وهو فى: شرح التسهيل لابــن مالــك (٣٣٨/٢) وشرح عمدة الحافظ (٤٢٦) والبحر المحيط (٧/ ٢٦٩) وأوضح المــسالك (٢/ ٣٢١) والمساعد (٢/ ٢١) والتصريح (١/ ٥٩٠) وفتح القدير (٤٦٥/٤).

اللغة: تسليت: تصبّرت وتكلّفت العزاء والجلد والسلوان، وكل فعل على زنة "تَفَعَّلَ" يدل على أن الفاعل يتكلف الفعل ليصبح من عادته وسجاياه، ونظيره: تحلَّــم، وتكــرَّم، وتشجَّع، وتجلَّد، وتعزَّى. طرا: جميعا، والأصل فى هذه الكلمة ألا تستعمل إلا حالا. بينكم: البَين بفتح الباء: الانفصال والبعد والفراق. الذكرى: التذكر.

(٢) البيت من الطويل، وهو لطليحة الأسدى الذى ادعى النبوة فى: مجمع الأمثال للميــدانى (٢٢١/٢)، وبلا نسبة فى: المحرر الوجيز (٤/ ٣٢٨) وإصلاح المنطق (١٩) والعــين للخليل (٤/ ٤٠٩) ولسان العرب (٨/ ٤٤٤) (فرغ)، (١٣٤/١١) (حبل)، وشرح التسهيل (٢/ ٣٣٨) وشرح الكافية الشافية (٧٤٥/٢) وشرح عمدة الحــافظ (٤٢٧) والكــشف والبيان (٢٣٧/٧) واللباب فى علوم الكتاب (١٣/٢).

اللغة: أزواد: جمع ذود من الإبل، ما بين الثلاث إلى العشر. فرغا: هدرا. حبــال: ابنه ، وفى مجمع الأمثال (٢/ ٢٢١): (لا تَقْسِطْ على أبي حِبَالٍ) يُضرب لمن يُحْذَرُ جانبه ويُخشَى وتْرُه. وأصله: كان حبال بن طليحة بن خويلد لقي ثابت بن الأقرم، وعكَّاشة بن محْصِن، وكان طليحة تنبَّأ على عهد رسول الله ﷺ ، فقتل ثابتٌ وعكاشة حبــالا، فجــاء الخبر إلى طليحة فتبعهما وقتلهما، وقال:

فإن تك أزواد أصــبن ونــسوة ∴ فلن يــذهبوا فرغــا بقتــل حبــالِ

وما ظــنكم بــالقوم إذ تقتلونــه ∴ أليسوا وإن لــم يُــسلموا برجــالِ

عَشِيَّةَ غَادرتُ ابْنَ أَقْــرَمَ ثَاوِيًــا ∴ وَعُكَّاشَــةَ الغنمــي عنــهُ بِحَــالِ

حيث قدم الحال "فرغًا" على صاحبها المجرور بحرف جر "بقتل".

وقال المعلوط بن بَدَل القُرَيْعيّ:

إِذَا المَرْءُ أَعْيَتْهُ المُـرُوءةُ ناشـئًا ∴ فَمَطْلَبُهَـا كَهْلًـا عَلَيـهِ شَـدِيدُ[1]

فـ"كهلا" حال من الهاء فى"عليه"، تقديره: فمطلبها عليه كهلًا شديد.

وربما قُدِّمَ الحال على صاحبها المجرور، وعلى ما يتعلق به الجار، كقول الشاعر:

غَافِلًـا تَعْـرِضُ المَنِيَّـةُ لِلْمَـرْ ∴ ءِ فَيُـدْعَى وَلَـاتَ حِـينَ إِبَـاءُ[2]

أراد: تعرض المنية للمرء غافلا. ومثله قول الآخر:

مَشْغُوفَةً بِكَ قَـدْ شُـغِفْتُ وَإِنَّمَـا ∴ حُـتِمَ الفِـرَاقُ فَمَـا إِلَيـكَ سَـبِيلُ[3]

أراد: شغفت بك مشغوفة.

= فلما رأت بنو أسد صنيع طُليحة وطلبه بثأر ابنه قالوا: لا تَقْسِطْ على أبي حبال، فذهبت مثلا.

(١) البيت من الطويل، وهو للمعلوط بن بدل القريعى فى: التنبيه علـى شـرح مـشكلات الحماسة لابن جنى (٣٧٩) وبلا نسبة فى: شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (١١٤٨/٣) وشرح الكافية الشافية (٢/ ٧٤٦) والبحر المحيط (٢٦٩/٧) وشفاء العليـل (٥٢٩/٢) وروح المعانى (١٤٢/٢٢) والبيان والتبيين (١٤٨) وشرح الرضى علـى الكافيـة (٢/ ٣٠) ونظم الدرر (٦/ ٤٠١) وخزانة الأدب (٣/ ٢١٩) وشرح الأشمونى (١/ ٢٤٩).

(٢) البيت من الخفيف، لم أقف على قائله، وهو فى: شـرح التـسهيل (٣٣٨/٢) وشـرح الكافية الشافية (٢/ ٧٤٦) والبحر المحيط (٧/ ٢٦٩) وروح المعانى (١٤٢/٢٢) وفتح القدير (٤٦٥/٤).

(٣) البيت من الكامل، لم أقف على قائله، وهو فـى: شـرح التـسهيل (٢/ ٣٣٨، ٣٣٩) والبحر المحيط (٧/ ٢٦٩) وشفاء العليل (٢/ ٥٢٩) وروح المعانى (١٤٢/٢٢) وتمهيد القواعد (٥/ ٢٢٨٨).

وإذا جاز تقديم الحال على المجرور والعامل فتقديمها عليه دون العامل أجوز[1].

وأما القياس فعلى النحو الآتي[2] :

١ – المجرور بحرف الجر مفعول فى المعنى، وقد جوَّز العلماء كلُّهم أجمعون تقديم الحال على صاحبها إذا كان مفعولا به، فيجب أن يجوز تقديم الحال على صاحبها إذا كان مفعولا معنى؛ لأنه لا يخرجه عن كونه مفعولا.

٢ – حرف الجر معدّ للفعل كالهمزة والتضعيف، فكأنه من تمام الفعل، وبعض حروفه، فإذا قلت: ذهبتُ راكبةً بهند، فكأنَّك قلتَ: أَذْهبتُ راكبةً بهند.

٣ – إن "جالسة" من قولنا: مررتُ بهندٍ جالسةً" منصوب بـ"مررتُ"، وهو فعل متصرف لا يفتقر فى نصبه الحال إلى واسطة، كما لا يفتقر إليها فى نصب ظرف أو مفعول له أو مفعول مطلق، وحرف الجر الذى عدّاه لا عمل له إلا الجر، ولا جِئ به إلا لتعدية "مررتُ"، والمجرور به بمنزلة منصوب، فتتقدم حاله كما تتقدم حال المنصوب.

٤ – قولك: جاءني راكبًا زيدٌ، لم يحتجْ جواز التقديم فيه إلى سماع مخصوص، بل حُكم بالجواز نظرا إلى عموم القاعدة المعلومة من استقراء كلامهم، وهى كثرة تقدم الحال، فينبغى أن يُجعل الباب كله واحدا.

وأجاب المجيزون عن أدلة المانعين، وأبطلوها، محتجين عليهم بالسماع الوارد فى ذلك، وغيره من الأدلة القياسية السابقة[3] .

---

(١) ينظر: البحر المحيط (٧/ ٢٦٩) .

(٢) ينظر: الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب (١/ ٣٣١) وشرح الكافية الشافية (٧٤٤/٢) وشرح عمدة الحافظ (١/ ٤٢٦) وشرح الكافية للرضى (٣٠/٢) وأوضح المسالك (٢/ ٣١٩) .

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٣٩، ٣٤٠) والمقاصد الشافية (٤٥٤/٣، ٤٥٥) .

كما رَدَّ المانعون أدلة المجيزين وأجابوا عنها، وأوَّلوها ، وحكموا على الشواهد الشعرية إما بأنها من قبيل الضرورة، وإما بتأويلها تأويلا يُخرجها عن تقديم الحال[1] .

بينما جعل الإمام الشاطبي ما ورد من ذلك لا يصح أن يُجعل مأخذ قياس[2] .

ثالثا: التفصيل فى المسألة ، وإليه ذهب بعض الكوفيين، فأجازوا تقديم الحال فى ثلاث صور[3] :

أ – إن كان ذو الحال مضمرا، نحو: مررتُ ضاحكةً بِكِ[4] .

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٣٤٧) والكشاف للزمخشرى (١٢٣/٥) والتبيان فى إعراب القرآن (٢/ ١٠٦٩) وأوضح المسالك (٢/ ٣٢٤) .

(٢) فقال ــ رحمه الله ــ : "والصواب ــ والله أعلم ــ مع النحويين دون ابن مالك؛ لأنهم لم يأتوا بوجه المنع القياسي إلا بعد استقراء كلام العرب، وأنهم لم يجدوا التقديم إلا فى شعر لا يُجعل وحده مأخذ قياسى، أو فى الآية الكريمة: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ ﴾ مع احتمالها وعدم نظير لها فى ظاهرها، ومعارضة الاستقراء للقياس فى المسألة، فحينئذ جزموا بمنع المسألة، وأوَّلوا الآية الكريمة حين لم يجدوا لها فى الكلام نظيرا، ولم يثبت عندهم جواز التقديم فى لغة من اللغات، فالحق ما ذهبوا إليه، ومن عادة ابن مالك التعويل على اللفظة الواحدة تأتى فى القرآن ظاهرها جواز ما يمنعه النحويون، فيعوّل عليها فى الجواز، ومخالفة الأئمة، وربما رشَّح ذلك بأبيات مشهورة أو غير مشهورة، ومثل ذلك ليس بإنصاف؛ فإن القرآن الكريم قد يأتي بما لا يقاس مثله، وإن كان فصيحا، وموجها فى القياس لقلته" ينظر: المقاصد الشافية (٣/ ٤٥٤، ٤٥٥) .

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضى (٢/ ٢٩) وارتشاف الضرب (٣/ ١٥٧٩) والمساعد (٢١/٢) والتصريح (١/ ٥٩١) وهمع الهوامع (٢/ ٢٣٦) وشرح الأشمونى (١/ ٢٤٩) وحاشية الصبان (٢/ ٢٦٤) .

(٤) لأن ذا الحال إذا كان مظهرا وقدمت الحال عليه، أدى إلى الإضمار قبل الذكر، لأن فى الحال ضميرا يعود على ذى الحال المتأخر؛ وأما إذا كان ضميرا، فالضميران يشتركان فى عودهما على مفسِّر لهما. ينظر: شرح الرضى على الكافية (٢/ ٢٩) .

ب – أو كانت الحال فعلا، وصاحبها مظهرا، نحو: مررتُ تضحكُ بهندٍ.

جـ – أو كان ذو الحال أحد اسمين عطف ثانيهما على المجرور، نحو: مررتُ مُسْرِعَيْنِ بزيدٍ وعمروٍ، أو ضميرين أحدهما مجرور، نحو: مررتُ مسرعَيْن بِكَ.

وجاز ذلك فى هذه الصور؛ لعدم ظهور الإعراب فى صاحبها فى الصورة الأولى والثالثة، وفى الحال فى الصورة الثانية(١).

رابعا: إذا كان الجار لصاحب الحال متعلقا بمحذوف امتُنع، وإن كان متعلقا بموجود صحَّ التقديم.

قال الحيدرة اليمني: "وفى تقديم الحال من المجرور عليه خلاف، منهم من يُجْرِه ومنهم من يمنع منه، وأحسنُ ما فى ذلك ــ والله أعلم ــ أن صاحب الحال متى كان الجار له متعلقا بمحذوف كأن يكون خبرا أو صفة أو حالا لم يجُز تقديم الحال عليه؛ لأنه هو العامل، وهو غير متصرف، فنحو: زيدٌ فى الدار مقيمًا، لا يجوز: زيدٌ مقيمًا فى داره، ومتى كان الجار لصاحب الحال متعلقا بموجود، وما هو فى حكم الموجود جاز تقديم الحال عليه؛ لأن العامل فيه الفعل دون الجار وهو منصوب، فيجوز: مررتُ بزيدٍ واقفًا، ومررتُ واقفًا بزيدٍ"(٢).

تعقيب وترجيح:

حصل لنا مما سبق بيانه أن للنحويين فى تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي أربعة أقوال:

الأول: المنع مطلقا، وهو مذهب سيبويه وأكثر النحويين.

الثانى: الجواز مطلقا، وهو مذهب ابن كيسان، والفارسى، وابن ملكون، وغيرهم.

الثالث: الجواز بقيود، وذلك فى صور ثلاث، وهو مذهب بعض الكوفيين.

---

(١) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشمونى (٢/ ٢٦٥).

(٢) كشف المشكل فى النحو (٣٠٨).

الرابع: الجواز إن كان صاحب الحال متعلقا بموجود، والمنع إن كان متعلقا بمحذوف، وهو مذهب الحيدرة اليمنى.

وبعد الوقوف على أقوالهم وعرض حججهم وأدلتهم، يرى البحث رجحان مذهب المجيزين؛ والذى ارتضاه ابن ملكون ـ رحمه الله ـ؛ فالسماع والقياس يؤيدان ما ذهبوا إليه، فقد ورد فى تقديم الحال على صاحبها المجرور أكثر من شاهد فى كتاب الله، وفى أشعار العرب الموثوق بعربيتهم، ولو ظللت تبحث عن شواهد أخرى لوجدت.

وهل احتاج النحويون إلى سماع مخصوص للحكم بجواز نحو: "جاءني راكبًا زيدٌ"؟! كيف وقد وَرَدَ من السماع ما يؤيد صحة تقديم حال المجرور؟.

ولو فُرِضَ أنه لم يرد فى القرآن إلا آية واحدة تدعم ذلك، فما المانع من محاكاة القرآن فى ذلك؟

(مُذ) بين الأصالة والحذف

خالف ابن ملكون قول جمهور النحاة فذهب إلى أن (مُـذْ) أصـل بـذاتها كـ(مُنْذُ)، ولم يُحذف منها شئ، بحجة أنها حـرف، والحـذف والتـصريف لا يكونان فى الحروف[١].

المناقشة والتحليل:

اختلف النحويون فى (مُذْ) هل هي حرف قائم بنفسه أو هي مقتطعة مـن (مُنْذُ)؟

ذهب الجمهور إلى أن (مُذْ) محذوفة النون، وأصلها (مُنْـذُ) [٢] ؛ وذلـك لأوجه ثلاثة:

الأول: أن (مُذْ) إذا صغرت يقال فيها (مُنَيْذ) بردِّ النون، والتـصغير يـرد الأشياء لأصولها .

قال سيبويه: "هذا باب ما ذهبت عينُه، فمن ذلك (مُـذْ)؛ يـدلك علـى أن العين ذهبت منه قولهم: (مُنْذُ)، فإن حقَّرتَه قلت: (مُنَيْذ)" [٣].

وقال ابن يعيش: "و(مُذْ) مخففة من (مُنْذُ) بحذف عينها، كما كانت (لَـدُ) مخففة من (لَدُنْ) بحذف لامها، والذي يدلك على ذلك أنك لو سمَّيت بـ(مُـذْ) وصغَّرتها لقلت: (مُنَيْذ)، فتُعيد المحذوف"[٤].

---

(١) ينظر: رصف المبانى (٣٢١، ٣٢٢) وارتشاف الضرب (٣/ ١٤١٥) والجنـى الـدانى (٣٠٤، ٣٠٥، ٥٠٠) ومغنى اللبيب (٤/ ٢٤١ ــ ٢٥٣) وهمـع الهوامـع (٢/ ١٦٣، ١٦٤).

(٢) ينظر: الارتشاف (٣/ ١٤١٥) والجنى الدانى (٣٠٤) والهمع (٢/ ١٦٤).

(٣) الكتاب (٣/ ٤٥٠) .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٩٤)، (٥/ ١١٨) .

الثاني: أنَّ ذال (مُذْ) يجوز فيها الضم والكسر عند ملاقاة ساكن، نحو: مُذُ اليوم، والضمُّ أعرف، وليس ذلك إلا لأن أصلها (مُنْذُ) ٠

قال سيبويه: "..... كما قلت فى: مُذُ اليوم، فضممتَ ولم تكسر؛ لأن أصلها أن تكون النون معها وتضم . هكذا جرت فى الكلام"(١) ٠

وقال ابن هشام: "وأصل (مُذْ) : (مُنْذُ)؛ بدليل رجوعهم إلى ضم ذال (مذ) عند ملاقاة الساكن، نحو: "مُذُ اليوم"، ولولا أن الأصل الضم لكسروا(٢)؛ ولأن بعضهم يقول:"مُذُ زمنٍ طويل"فيضم مع عدم الساكن"(٣)٠

الثالث: أنَّ بني غنى يضمون ذال "مُذْ" قبل متحرك باعتبار النون المحذوفة(٤) ٠

وبناء على هذا: يرى الجمهور أن الاسمية على"مُذْ" أغلب؛ للحذف وهو تصرف، فيبعد عن الحرف، فإن الحرف لا يُحذف منه حرف، إلا المضعَّف منه،نحو: "رُبَّ ورُبَ" فهذا كما قال بعضهم فى"إِذْ" إنه مقصور من"إِذَا"(٥)٠

وذهب ابن ملكون إلى أن "مُذْ" ليست محذوفة من "مُنْذُ"؛ لأن الحذف والتصريف لا يكون فى الحروف(٦) ٠

وبناء على هذا: فهو يرى أنها حرف قائم بنفسه غير مقتطع؛ لأنه مبني متوغّل فى البناء لا يُطلب له وزن(٧) ٠

---

(١) ينظر: الكتاب (٤/ ١٩٤) ٠

(٢) ورد عنهم الضم والكسر كما سبق، لكن الضم أشهر ٠

(٣) مغنى اللبيب (٤/ ٢٥١، ٢٥٢) ٠

(٤) ينظر: الارتشاف (٣/ ١٤١٦) ٠

(٥) ينظر: شرح الكافية للرضى (٣/ ٢٠٨) ٠

(٦) ينظر: الجنى الدانى (٣٠٥) والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٦٦٣)٠

(٧) ينظر: رصف المبانى (٣٢٢) ٠

فاعترض تلميذُه الشلوبين عليه بأنه قد جاء الحذف فـــى الحـــروف، ألا ترى تخفيفهم "إِنَّ" و"أَنَّ" و"كَأَنَّ"، وقالوا فى "لَعَلَّ" : "عَلَ"[1].

وذهب المالقي إلى أنه لفظ مشترك بين الاسم والحرف، فإذا كـــان اســـما فهو مقتطع من "مُنْذُ"، بدليل التصغير الذى يرد الأشياء إلى أصولها، وإذا كـــان حرفا فهو لفظ قائم بنفسه، لا يُطْلَب له اشتقاق ولا وزن ولا أصل[2].

تعقيب وترجيح :

حصل لنا مما سبق بيانه ثلاثة أقوال فى كـــون (مُـــذْ) أصـــلا أو دخلهـــا الحذف:

الأول: أنها محذوفة النون وأصلها "مُنْذُ"، والاسمية فيها أغلب، وهو قول الجمهور .

الثـانى: أنها أصل بذاتها لم يُحذف منها شيء ، لكونها حرفا، وهو قـــول ابن ملكون.

الثالث: أنها تدور بين الاسمية والحرفية، فعلى كونها اسما تكون مقتطعة من "منذ"، وحرفا تكون أصلا قائما بنفسه، وهو قول المالقي.

وبعد الوقوف على هذه الأقوال يرى البحث قبول قول ابن ملكون؛ فقد جرَّ أهل الحجاز بـــ"مُذْ ومُنْذُ" مطلقا، ورفع بنو تميم بهما مطلقا، فكـــل مـــن "مُـــذْ" و"مُنْذُ" أصل مستقل للغة مستقلة[3] .

---

(١) ينظر: الجنى الدانى (٣٠٥) ومغنى اللبيب (٤/ ٢٥٢) وهمع الهوامع (١٦٤/٢) .

(٢) ينظر: رصف المبانى (٣٢٢) .

(٣) حكى سيبويه كلتا اللغتين فيهما فى مواطن من كتابه. ينظـــر: الكتـــاب (١٧/١)، (٣/ ٢٦٦)، (٣/ ٢٦٧)، (٤/ ٢٢٨) .

فهاتان لغتان نطق بهما العرب، فلا يصح الحكم على "مُذْ" بالحذف، فالأصل فى وضع الكلمة الإفراد وعدم الحذف، كما أنه لا دلالة واضحة على دعوى الحذف ، فلم ينطق العرب بـ"مُنَيْذ" ولا "أَمْنَاذ"، وتحريك ذال "مُذُ" بالضم فى نحو "مُذُ اليوم" لا يدل على أن أصله "مُنْذُ" لجواز أن يكون للإتباع، وضم ذال "مُذْ" سواء كان بعده ساكن أو لا لغة غنوية[1]، فعلى هذا يجوز أن يكون أصله الضم فخُفِّف، فلما احتِيج إلى التحريك للساكنين رُدَّ إلى أصله كما فى نحو: "لهُمُ اليوم"[2].

= ونقل الرضى عن الأخفش أن الحجازيين يجرُّون بهما، والتميميين يرفعون بهما فقال: "قال الأخفش: "مُنْذُ" لغة أهل الحجاز، وأما "مُذْ" فلغة بنى تميم وغيرهم، ويشاركهم فيه أهل الحجاز، وحكى أيضا أن الحجازيين يجرُّون بهما مطلقا، والتميميين يرفعون بهما مطلقا" ينظر: شرح الكافية للرضى (٣/٢٠٩) .

(١) بنو غنى: حى من غطفان . ينظر: الصحاح (٦/ ٢٤٥٠) (غنى)، والتصريح (١/٦٦٤).

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضى (٣/ ٢٠٨، ٢٠٩) حكاه الرضى عن ابن فلاح النحوى . وذكر الرضى فى شرح الشافية (١/ ٢١٩) أنه لم يقم دليل على ذلك.

نوع (أل) المصاحبة لفاعلي "نِعْمَ وبِئْسَ"

ذهب أبوإسحاق ابن ملكون مخالفا ما ذهب إليه جمهور النحاة إلى أن (أل) الداخلة على فاعلي "نعم وبئس" للعهد لا للجنس[1] .

المناقشة والتحليل:

اختلف النحاة فى (اللام) المصاحبة لفاعلي "نعم وبئس" هل هى جنسية، أو عهدية؟ وإذا كانت جنسية، فهل المراد الجنس حقيقة أو مجازا؟ وإذا كانت عهدية، فهل العهد خارجي أو ذهني؟ وذلك على النحو الآتي:

أولا: ذهب الجمهور إلى أن (أل) الداخلة على مرفوع "نعم وبئس" لتعريف الجنس[2] .

قال سيبويه: "واعلم أنه لا يجوز أن تقول: قومُك نعم صغارُهم وكبارُهم، إلا أن تقول: قومُك نعم الصغارُ ونعم الكبارُ، وقومُك نعم القومُ ؛ وذلك لأنك أردت أن تجعلهم من جماعات ومن أمم كلهم صالح، كما أنك إذا قلت: عبدالله نعم الرجل، فإنما تريد أن تجعله من أمة كلهم صالح، ولم ترد أن تعرِّف شيئا بعينه بالصلاح بعد "نعم""[3].

وقال المبرد: "وإذا قلت: بئس الرجل، فمعناه: مذموم فى الرجال، ثم تفسِّر من هذا المذموم؟ بقولك: زيد، فالرجل وما ذكرت لك مما فيه الألف واللام دال على الجنس، والمذكور بعدُ هو المختص بالحمد والذم"[4].

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٦٠٥) وارتشاف الضرب (٤/٢٠٤٣) والنكت الحسان (١٣٣) وشرح التسهيل للمرادى (٦٢٣) والمساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ١٢٦) والتصريح بمضمون التوضيح (٢/٧٧) وهمع الهوامع (٣/ ٢٠) .

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٤٣) وشرح التسهيل للمرادى (٦٢٢) وهمع الهوامع (٣/٢٠) .

(٣) الكتاب (٢/ ١٧٧) .

(٤) المقتضب (٢/ ١٤٠) .

وقال ابن السراج: "وتقول: نعم العمر عمر بن الخطاب، وبئس الحجاج حجاج بن يوسف، تجعل العمر جنسا لكل من له هذا الاسم، وكذلك الحجاج"[1].

واختلف الجمهور فى إفادتها للجنس[2] حقيقة أو مجازا:

فذهب قوم إلى أنها للجنس حقيقة، فإذا قلت: نعم الرجل زيد، فالرجل عام، والجنس كله هو الممدوح، وزيد مندرج تحت الجنس؛ لأنه فرد من أفراده، واستدل له بوجهين[3]:

أحدهما: التزام (أل) فى فاعلها، أو فيما أُضيف إليه، فلولا أن المراد الجنس حقيقة ما التزموا ذلك .

والثانى: ترك تأنيث "نعم وبئس" مع المرفوع المؤنث، نحو: نعم المرأةُ، ولولا إرادة الجنس ما ساغ إسناد الفعل إلى المؤنث الحقيقى، فعلى هذا إذا قلت: نعم الرجل زيد، فكأنك قلت: نعم جنسه، الذى هو الرجال فينجرُّ لزيد الثناء معهم، ثم تخصه بالذكر؛ تنبيها على أنه المقصود بالمدح؛ لتحصل المبالغة فى مدحه، ويقوي ذلك أن نحو: "زيد نعم الرجل" لا رابط فى الجملة الواقعة فيه خبرا يربطها بالمبتدأ، إلا العموم المفهوم من الرجل، فلولا أن المراد الجنس لما حصل العموم.

---

(١) الأصول فى النحو (١/ ١٢٠) .

(٢) إنما كان فاعل (نعم) و(بئس) جنسا معرفا باللام لثلاثة أوجه:

أحدها: أن (نعم) لما كانت للمدح العام جعل فاعلها مطابقا لمعناها.

والثانى: أن الجنس يذكر تنبيها على أن المخصوص بالمدح أفضل جنسه.

والثالث: أن الجنس ذكر للإعلام بأن كل فضيلة وكل رذيلة افترقت فى جميع الجنس مجتمعة فى المخصوص بالمدح والذم .

ينظر: اللباب فى علل البناء والإعراب (١/ ١٨٣، ١٨٤) .

(٣) ينظر: شرح التسهيل للمرادى (٦٢٢) وتمهيد القواعد (٥/ ٢٥٤٦) .

فإن قيل: لو كان جنسا لمَا ثُنِّي ولا جُمِع . قيل: إنما ثُنـــي وجُمـــع علـــى معنى: إن زيدًا يفضل هذا الجنس إذا مُيِّزوا رجلين رجلين، أو رجـــالا رجـــالا. وقيل: إنما ثُني وجُمع ليكون على وفـــاق المخـــصوص بالمـــدح والـــذم فـــى التثنية[1].

وقد رُدَّ كونُ المراد الجنس حقيقة بأمرين[2]:

١ – أنك إذا مدحت الجنس جعلت المقـــصود بالمـــدح تبعـــا، فيـــصير المقصود غير مقصود، فلا يكون نعتا بخصوصه لوقوع الشركة فيه.

٢ – أنه يؤدى إلى التكاذب، فيما إذا قلت: نعم الرجل زيد، وبئس الرجل عمرو، ووصفت بهاتين الجملتين معا، فلا يمكن أن يكون جنس الرجـــال مـــثلا مرة ممدوحا وأخرى مذموما على الحقيقة، وقد قال الله تعـــالى: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾[3] لنبيه أيوب، صلى الله على نبينا وعليه وسلم، وليس كلُّ العبد ممدوحا .

وذهب قوم إلى أنها للجنس مجازا، وذلك بأن يُجعل الممدوح هو جميـــع الجنس كله مبالغة، فإذا قلت: زيد نعم الرجل، فكأنك قلت: زيد نعم الـــذى هـــو جنس الرجال، ولو لم تقصد غير مدح زيد بذلك.

والعرب قد تجعل المفرد بمنزلة الجنس كله، مبالغة فـــى المـــدح، فمـــن كلامهم: "أكلتُ شاةً كلَّ شاةٍ" فجعلوا الشاة المأكولة هى جميع الـــشياة مبالغـــة،

---

(١) ينظر: اللباب (١/ ١٨٤) وتمهيد القواعد (٥/ ٢٥٤٦) وحاشـــية الـــصبان (٣/٤٢ ــ ٤٤).

(٢) ينظر: شرح التسهيل للمرادى (٦٢٢) وتمهيد القواعد (٥/٢٥٤٦).

(٣) ص/ ٤٤ .

وعلى هذا لا إشكال فى التثنية والجمع[1]، فالجنس هو الــرجلان، أو الرجــال مثلا.

فإن قيل: إن ربط الخبر بالمبتدأ فى نحو: زيد نعم الرجل، يكون المعنــى نظير قولنا: زيد قام أبوعمرو، إذا كان (أبوعمرو) كنية لــ(زيــد) أجيــب عــن ذلك: بأن المنع فى نحو: زيد قام أبوعمرو، إنما هو من أجل أن (أبا عمــرو) لا يُفهم منه أن المراد به (زيد)، ولو فُهم لجاز، وأما نحو: زيد نعم الرجل، فلــيس فيه ما يلتبس به (زيد)؛ لأنه الجنس كله، والجنس لا ثاني له فيلتبس به[2].

ثانيا: ذهب طائفة من النحاة إلى أن (أل) في فاعلي "نعم وبئس" للعهد لا للجنس[3].

واختلف هؤلاء هل هى للعهد الذهني أو الخارجي؟

فذهب ابن الحاجب (٦٤٦هـ) إلى أنها للعهد الذهني، فقال:

"وهذه الأفعال [أفعال المدح والذم] امتازت بأمور: منها أن فاعلها يكــون معرفا باللام، أو مضمرا مميزا بنكرة منصوبة، وإنما كان كذلك من جهة أنهــم قصدوا إبهام الممدوح أولا ثم فسَّروه، فلذلك أتَوا به على هذه الصفة، ووجــه الإبهام فيما فيه الألف واللام أنه قُصِدَ إلى معهود فى الذهن غيــر معــين فــى الوجود، كقولك:ادخُلِ السوق، وإن لم يكن بينك وبين مخاطبك سوق معهود فى الوجود"[4].

---

(١) فعلى القول بأنها للجنس حقيقة فالمخصوص يفضل أفراد هذا الجنس إذا مُيِّزوا رجلين رجلين أو رجالا رجالا، وعلى القول بأنها للجنس مجازا فكل واحد من الشخصين كأنــه على حدته جنس؛ فاجتمع جنسان فثنيا. ينظر: منهج السالك (٢/ ٣٧٣) .

(٢) تمهيد القواعد (٥/ ٢٥٤٧) .

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٤٣) وشرح التسهيل للمرادى (٦٢٣) وشرح ابن عقيل (٣/ ١٦١) والمساعد (٢/ ١٢٦) وهمع الهوامع (٢٠/٣) ومنهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأشمونى (٢/ ٣٧٢، ٣٧٣).

(٤) الإيضاح فى شرح المفصل(٩٧/٢)،وينظر:شرح الوافية نظم الكافية(٣٧٥).

وإنما فعلوا ذلك؛ لأن الشئ إذا أُبهم أولا ثم فُسِّر كان أوقعَ فى النفس من وقوعه مفسَّرا أولا[1] .

وذهب الجواليقي[2]، وابن ملكون، ورجحه أبوعبدالله الشلوبين الصغير[3] إلى أنها للعهد الخارجي ، أى : المعهود هو الشخص الممدوح، فإذا قلت: "زيد نعم الرجل" فكأنك قلت: زيد نعم هو[4] .

واستدل هؤلاء بتثنيته وجمعه، ولو كان عبارة عن الجنس لم يسُغ فيه ذلك(٥) .

قال أبوحيان: "ودليل ابن ملكون أن هذا الاسم تصحُّ تثنيته وجمعه، فيقال: نعم الرجلان الزيدان، ونعم الرجال الزيدون، فلو كانت الألف واللام للجنس لما صحَّ تثنيته لشموله"[6] .

فاعترض ابن عصفور على ابن ملكون قائلا:

---

(١) ينظر:الإيضاح فى شرح المفصل(٢/٩٩)وشرح التسهيل للمرادى (٦٢٣).

(٢) هو: أبومنصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر الجواليقى اللغوى، ولد ببغداد سنة ٤٦٦هـ ، وقرأ الأدب على الخطيب التبريزى ، ودرس العربية بالمدرسة النظامية، من آثاره: شرح أدب الكاتب، والمعرب من الكلام الأعجمى، وتكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة، توفى سنة ٥٤٠هـ.

تنظر ترجمته فى:بغية الوعاة(٢/٣٠٨)ووفيات الأعيان(٥/٣٤٢، ٣٤٣).

(٣) هو: أبوعبدالله محمد بن على بن محمد بن إبراهيم الأنصارى المالقى، لازم ابن عصفور مدة إقامته بمالقة، وأخذ العربية والقراءات عن عبدالله بن أبى صالح، شرح أبيات سيبويه شرحا مفيدا، وكمل شرح شيخه ابن عصفور على الجزولية، مات سنة ٦٦٠هـ ، تنظر ترجمته فى: بغية الوعاة (١/ ١٨٧).

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٦٠٥) وارتشاف الضرب (٤/٢٠٤٣) والنكت الحسان (١٣٣) وشرح التسهيل للمرادى (٦٢٣) والمساعد (٢/١٢٦) والتصريح (٢/ ٧٧) وهمع الهوامع (٣/ ٢٠).

(٥) ينظر:شرح التسهيل للمرادى(٦٢٣)ومنهج السالك(٢/٣٧٣)وهمع الهوامع(٣/٢٠).

(٦) النكت الحسان (١٣٤) .

"ولما خفي وجه التثنية فيه والجمع مع الجنسية على ابن ملكون اعتقد أنه لا يُراد بفاعلها إلا الاسم الممدوح خاصة، وأجاز خلو الجملة من رابط على مذهب أبي الحسن الأخفش فى إجازته: زيد قام أبوعمرو، وأبوعمرو كنية لزيد[1]، وقد تقدم الدليل على أن المراد بفاعلهما الجنس[2]"[3] .

فانتصف ناظر الجيش (٧٧٨هـ) لابن ملكون قائلا:

"وهو كلام لا يبعد أن يكون متوجها ..... والربط بالمعنى جائزا إذا لم يحصل لبس"[4] .

وظاهر كلام الرضي موافقة ابن ملكون فيما ذهب إليه؛ فإنه منع أن تكون للاستغراق الجنسي حقيقة أو مجازا، ورفض أن تكون للعهد الذهني كما قال ابن الحاجب فقال: "واعلم أن اللام فى نحو: نعم الرجل زيد، ليست للاستغراق

---

(١) جواز خلو الجملة من رابط على أساس أن الربط بالمعنى. قال أبوحيان فى النكت الحسان (١٣٣، ١٣٤) : "وهذا على مذهب الأخفش من أن الربط يكون بالمعنى، نحو: أجارية زيد قام أبوعبدالله، إذا كان كنية زيد، فهذا تكرار المبتدأ بمعناه . وسمع من كلامهم: أبوسعيد الذى رويت عن الخدرى، والخدرى هو أبوسعيد، والحجاج الذى رأيت ابن يوسف، وابن يوسف هو الحجاج".

(٢) قال ابن عصفور فى شرح الجمل (١/ ٦٠٥) : "..... يجوز تثنيته وجمعه [الجنس]؛ لأنك تجعل كل واحد من التثنية أو من الجمع كأنه جميع الجنس مجازا، فتسوغ التثنية والجمع . فإن قلت: ألم تزعم أن سيبويه ــ رحمه الله ــ لا يجيز: زيد قام أبوعمرو، إذا كان أبوعمرو كنية لزيد؛ لأنه ليس فى الجملة ضمير للأول ولا تكراره بلفظه، وأنتم قد فعلتم ذلك فى: زيد نعم الرجل؟ فالجواب: إن الذى لأجله منع سيبويه ــ رحمه الله ــ : زيد قام أبوعمرو، هو أن أبا عمرو لا يفهم منه أن المراد به زيد، ولولا ذلك لجازت المسألة، وأما: زيد نعم الرجل، فليس ثم ما يلتبس به زيد؛ لأنه للجنس كله، والجنس لا ثانى له فيلتبس به" .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٦٠٥) .

(٤) ينظر: تمهيد القواعد (٥/ ٢٥٤٧، ٢٥٤٩) .

الجنسى، كما ذهب إليه أبو علي وأتباعه[1]، لما ذكرنا فى باب المعرفة أن علامة المعرَّف باللام الجنسية: صحة إضافة "كلّ" إليه، كما فى قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴾[2]، ولا يصحُّ أن يقال: نعم كلُّ الرجل زيدٌ، وكيف يكون زيدٌ كلَّ الرجال؟!

فإن قلت: بل هذا على سبيل المجاز والمبالغة، كما تقول: أنت الرجلُ كل الرجل . قلت: امتناع التصريح فى مثل هذا بنحو: نعم كل الرجل، يدل على أنه لم يقصد به ذلك المعنى، وكل قائل بنحو: نعم الرجل، يجد من نفسه أنه لا يقصد ذلك المعنى، وأيضا فإنه لا يُقصد معنى المبالغة المذكورة إلا مع التصريح بلفظ "كلّ" ، فلا يقال: أنت الرجل بمعنى: أنت كل الرجل، بل معنى "أنت الرجل" إذا قصدت المدح: أنَّ مَنْ سواك كأنه بالنسبة إليك ليس برجل٠

وليست اللام فى "نعم الرجل" للإشارة إلى ما فى الذهن، كما قال المصنف[3]"[4] .

ثالثا: يرى بعض المعاصرين أن "أل" الجنسية تكون أقوى وأبلغ فى تأدية الغرض، والعهدية أوضح وأظهر، والقرائن هى التى تحدِّد كونها للجنس أو العهد[5] .

قال الأستاذ/ عباس حسن: "فإذا وجدت القرينة وجب الاقتصار على ما تقتضيه، فليس الأمر على إطلاقه ــ كما قد يتوهم بعض المتسرعين ــ .... وإلا كانت الألفاظ ودلالتها فوضى، والقرائن والأسرار اللغوية لا قيمة لها، ومثل

---

(١) ينظر: الإيضاح العضدى (١١١) والمقتصد فى شرح الإيضاح (١/٣٦٣، ٣٦٤) واللمع (٩٨) ٠

(٢) العصر / ٢ ٠

(٣) ابن الحاجب ٠

(٤) شرح الكافية للرضى (٤/ ٢٤٠) ٠

(٥) النحو الوافى (٣/ ٣٧٤) ٠

هذا يقال فى (أل) من ناحية أنها للعهد أو الجنس، وفى غيرها من كل ما يجوز فيه أمران، أو أكثر وتقوم بجانبه قرينة توجّه إلى واحد دون غيره"[1].

تعقيب وترجيح:

يظهر من خلال العرض السابق أن اختلافا وقع بين النحاة فى نوع (اللام) المصاحبة لفاعلي "نعم وبئس" على النحو الآتي:

أولا: أنها لاستغراق الجنس حقيقة أو مجازا، وهو قول جمهور النحويين.

ثانيا: أنها للعهد الذهني أو الخارجي، وهو قول الجواليقي، وابن ملكون، وابن الحاجب.

ثالثا: أنها تحتمل الجنسية أو العهدية، والقرائن والسياقات هى الموضحة لذلك، وهو رأى الأستاذ/ عباس حسن.

وبعد الوقوف على أقوالهم، وعرض حججهم، يرى البحث رجحان ما ذهب إليه الأستاذ / عباس حسن؛ فأحيانا يقصد المتكلم مدح الجنس كله حقيقة أو مبالغة، وأحيانا أخرى لا يقصد ذلك فيمدح الشخص المعهود فقط، وسياق الكلام هو الذى يرجِّح هذا أو ذاك.

---

(١) النحو الوافى (٣/ ٣٧٥).

من شروط النعت المقطوع

شرط ابنُ ملكون شرطا فى جواز قطع النعت، وهو ألا يبنيَ المتكلم كلامه على ذكر الصفة، وإنما يبدو له ذكرها بعد شروعه فى التكلم، فيُخرجها مخرج الجواب على سؤال، فيقطعها على ما يُقَدِّر السؤال، فيرفعها أو ينصبها، فإنه إذا ابتدأ كلامه قاصدا ذكر الصفة أولا لم يكن بدٌّ من الإتباع؛ لأن بناءه على ذكرها أولا يقتضى إجراءها عليه، والقطع نقيض ذلك؛ إذ هو مقتضٍ للاستئناف، لأن الصفة مع المقدَّر تصير جملة مستقلة لا موضع لها من الإعراب، وهذا شأن الجمل المستأنفة[١].

المناقشة والتحليل:

انفرد ابن ملكون بهذا الشرط فى شرحه لتبصرة الصيمري[٢]، قال الشاطبي: "وهذا الشرط نصَّ عليه ابن ملكون فى ردِّه على الصيمري، وهو ظاهر المعنى فلا ينبغى إهماله"[٣] .

وهذا الشرط الذى اشترطه ابن ملكون لجواز قطع النعت يسبقه شروط أخرى نصَّ عليها النحويون وهى على النحو الآتي[٤] :

الأول: أن يكون المنعوت متعينا بدون النعت؛ سواء أكان النعت واحدا أم أكثر، وهذا شرط أساسي لا يصح قطع النعت مطلقا بدونه، أى: تقدم العلم بالمنعوت دون النعت .

الثانى: أن يكون النعت للمدح أو الذم أو الترحم، فإن كان لغير ذلك لم يجُز القطع.

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية (٤/ ٦٧٩) .

(٢) لابن ملكون كتاب بعنوان : "النكت على تبصرة الصيمري" لم أقف عليه. ينظر: بغية الوعاة (١/ ٤٣١) .

(٣) المقاصد الشافية (٤/ ٦٧٩) .

(٤) ينظر: المقاصد الشافية (٦٧٧) والنحو الوافى (٤/ ٦٧٧ ــ ٦٧٩).

الثالث: ألا يكون نعت المدح أو الذم أو الترحم خاصًا بمن جَرَى عليه، لا يليق بغيره، فإذا لم يكن خاصا كان القطع جائزا بإطلاق، بل هو عندهم الأفصح، وإذا كان خاصا بمن جرى عليه فى المعنى، فالإتباع هو الوجه الشائع، والقطع قليل، ويطرد هذا فى صفات الله تعالى، فإنه لا يتصف بها غيره.

والشرط الذى اشترطه ابن ملكون غير لازم كما قال الإمام الشاطبي، بل هو توجيه القطع لمن قطع، ومن لم يقطعْ، فوجهه بناءُ الكلام على ذكر الوصف[1] .

(١) ينظر: المقاصد الشافية (٤/ ٦٨٣ ، ٦٨٤) .

علة امتناع الإشمام في المكسور

اعترض ابنُ ملكون على الصيمري حين ذكر أن علة امتناع الإشمام فى الحرف المكسور تشويه الفم فقال:

"هذا لا معنى له، ولو امتنع الإشمام فى المكسور لأنه تشويهٌ للفم لوجب أن يمتنع فى المرفوع والمضموم مخافةَ التشويه، وأيُّ تشويهٍ للفم فى الإشارة بالشفتين قليلا إلى الضم، للدلالة على الحركة المفقودة فى الموقف؟! بل ضمُّ الشفتين لا يكون دلالة على الجرِّ والكسر كما كان دليلا على الرفع والضم"[1] .

الدراسة والتحليل:

الإشمام : هو تهيئة العضو للنطق بالضم من غير تصويت، وذلك بأن تضم شفتيك بعد الإسكان، وتدعَ بينهما بعض الانفراج، ليخرج منه النفس فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم أنا أردنا بضمهما الحركة، فهو شئ يختص بالعين دون الأذن، وذلك إنما يُدركه البصير دون الأعمى؛ لأنه ليس بصوت يُسمع، وإنما هو بمنزلة تحريك عضو من جسدك[2] .

وللوقف على الكمات المنتهية بحركة الضم للإعراب أو البناء أوضح سيبويه أنه يُوقَف عليها على أربعة أوجه فقال:

"فأما المرفوع والمضموم فإنه يُوقف عنده على أربعة أوجه: بالإشمام، وبغير الإشمام كما تقف عند المجزوم والساكن، وبأن تروم التحريك، وبالتضعيف .

فأما الذين أشمُّوا فأرادوا أن يفرقوا بين ما يلزمه التحريك فى الوصف وبين ما يلزمه الإسكان على كل حال .

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية (٨/ ٥٥) .

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٩/ ٦٧) .

وأما الذين لم يُشِمُّوا فقد علموا أنهم لا يقفون أبدا إلا عند حرف ساكن، فلما سكن فى الوقف جعلوه بمنزلة ما يسكن على كل حال؛ لأنه وافقه فى هذا الموضع، وأما الذين راموا الحركة ....." [1] .

وقد علَّل الصيمري علة تخصيص الإشمام بالضمة، وامتناعه فى المكسور بأنه لو حدث فى المكسور لأدَّى إلى تشويه الفم[2] .

فاعترض عليه ابن ملكون فى كتابه "النكت على تبصرة الصيمري" بأن امتناع الإشمام فى المكسور ليس لأجل تشويه الفم، وإلا لامتنع فى المرفوع والمضموم مخافة التشويه، وإنما السبب فى ذلك أن ضمَّ الشفتين دليلٌ على الرفع والضم، وليس فيه دلالةٌ على الجر والكسر .

وابن ملكون فى ذلك متَّبع لشيخ النحاة سيبويه فإنه قال:

"وأما ما كان فى موضع نصب أو جرّ فإنك ترومُ فيه الحركة وتضاعف، وتفعل فيه ما تفعل بالمجزوم على كل حال، وهو أكثر فى كلامهم، وأما الإشمام فليس إليه سبيل، وإنما كان ذا فى الرفع؛ لأن الضمة من الواو، فأنت تقدر أن تضع لسانك فى أي موضع من الحروف شئت ثم تضم شفتيك؛ لأن ضمَّك شفتيك كتحريكك بعض جسدك، وإشمامك فى الرفع للرؤية وليس بصوت للأذن، ألا ترى أنك لو قلت: هذا مَعْنْ فأشممتَ كانت عند الأعمى بمنزلتها إذا لم تشمم، فإنك قد تقدر على أن تضع لسانك موضع الحرف قبل تزجية الصوت ثم تضم شفتيك، ولا تقدر على أن تفعل ذلك ثم تحرك موضع الألف والياء ، فالنصب والجر لا يوافقان الرفع فى الإشمام"[3] .

---

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه (٤/ ١٦٨) .

(٢) ينظر: التبصرة والتذكرة (٢/ ٧١٧) .

(٣) الكتاب (٤/ ١٧١، ١٧٢) .

فيُفهم من كلام سيبويه أن الواو والضمة تمتازان بأن من ملامح نطقهما ضمَّ الشفتين، فيكون هناك دلالةٌ على الضمة المحذوفة صوتيا بضم الشفتين، وكأن الناطق بهذا لم يأتِ بالضمة ولكنه جاء بشئ من رائحة الضمة.

وقال ابن يعيش: "ولا يكون الإشمام فى الجر والنصب عندنا[1]؛ لأن الكسرة من مخرج الياء، ومخرج الياء من داخل الفم من ظهر اللسان إلى ما حاذاه من الحنك من غير إطباق، بنفاج الحنك عن ظهر اللسان، ولأجل تلك الفجوة لان صوتها، وذلك أمر باطن لا يظهر للعيان، وكذلك الفتح بأنه من الألف، والألف من الحلق، فما للإشمام إليهما سبيل"[2] .

وقال الرضي: "آلة الضمة الشفة، وقصدك بالإشمام تصوير مخرج الحركة للناظر بالصورة التى يتصور ذلك المخرج بها عند النطق بتلك الحركة؛ لتستدل بذلك على أن تلك الحركة هى الساقطة دون غيرها، والشفتان بارزتان لعينه، فيدرك نظره ضمهما، وأما الكسرة فهى جزء الياء التى مخرجها وسط اللسان، والفتحة جزء الألف التى مخرجها الحلق، وهما محجوبان بالشفتين والسِّنّ، فلا يُمكن المخاطب إدراك تهيئة المخرجين للحركتين"[3].

تعقيب وترجيح:

ظهر من خلال ما سبق صحة اعتراض ابن ملكون على الصيمري، فليس تشويه الفم علةً لامتناع الإشمام فى المكسور، إنما العلة ما ذكره سيبويه وتابعه عليه ابن ملكون وغيره، أنك فى الرفع تستطيع أن تضمَّ شفتيك فتُعلم

---

(١) عزا بعض النحاة إلى الكوفيين تجويز الإشمام فى المجرور والمكسور أيضا؛ لأن الكسرة تكسر الشفتين كما أن الضمة تضمهما ؛ لكنه وهم، فلم يُجَوِّزه أحد من النحاة إلا فى المرفوع والمضموم . ينظر: شافية ابن الحاجب (٢/٢٧٥، ٢٧٦)، وشرح ابن يعيش (٩/ ٦٧) .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (٩/ ٦٧) .

(٣) شرح الرضى على الشافية (٢/ ٢٧٦) وينظر: المقاصد الشافية (٨/ ٥٥).

الذى يُبصرك أنك تنوي الرفعَ فى الحرف، أما إذا تكلمــتَ بــالحرف وأردتَ أن تُعلم الذى يُبصرك أنك تنوي فيه الكسر أو الفتح كما فعلتَ فى المرفوع لم تقدرْ أن تُريَ مَنْ ينظرُ إليك ما فى فيك وحلقِكَ، كما أرَيْتَهُ ما في شفتيك ؛ لأنَّ ما فى الشفتين يظهر للناظر، وما في الفم لا يظهر ٠

احتمال النفي وعدمه فى قوله تعالى:

﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ﴾[1]

اعترض ابن ملكون على ابن جني حين حكَمَ بأن (لا) الأولى زائدةٌ لتأكيد النفى[2]، أي: لِيَعْلَمَ، ولولا تقديرُ الزيادة لانعكس المعنى.

فقال ابن ملكون: "ليس هناك نفيٌ حتى تكون هى [لا] مؤكدة له"[3].

الدراسة والتحليل:

يرى أكثر النحويين والمفسرين أن يُحمل قوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾، على زيادة (لا)، والمعنى: ليعلم أهلُ الكتاب عدم قدرتهم على شئ من فضل الله[4].

بينما يرى البعض وجها آخر مقتضيا عدم زيادة (لا)، والمعنى: لئلا يعلم أهل الكتاب عجز المؤمنين[5].

---

(١) الحديد/ ٢٩ .

(٢) ينظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جنى (١٩٦، ٥٧٥) تحقيق د/حسن هنداوى (ط: الأولى ــ وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ــ الكويت ــ ١٤٣٠هـ ــ ٢٠٠٩م).

(٣) البرهان فى علوم القرآن (٣/ ٧٨) .

(٤) ينظر: الكتاب (٤/ ٢٢٢) ومعانى الفراء(١٣٧/٣)، ومعانى القرآن وإعرابه للزجاج(١٣١/٥) والأزهية(١٥١)وأمالى ابن الشجرى(٥٤٠/٢، ٥٤١).

(٥) ينظر: التبيان فى إعراب القرآن (٢/ ١٢١١) والمعنى: لئلا يعلم أهل الكتاب أن يفعل بكم هذه الأشياء، ليبين جهل أهل الكتاب، وأن ما يؤتيكم الله من فضله لا يقدرون على إزالته وتغييره. البيان فى غريب إعراب القرآن (٤٢٥/٢) والدر المصون (١٠/ ٢٥٨) ودراسات لأسلوب القرآن (٥٧٥/٢).

واحتجُّوا بأن الزيادة لا تكون فى الصدر،إنما تكون حشوا،لأن زيادةَ الشئ تفيدُ اطراحه، وكونه أولَّ الكلام يُفيد الاعتناء به، فيحصل التناقض[١].

وأُجيب عن ذلك: بأن مجازَ القرآن مجازُ السورة الواحدة، فبعضُه متصل ببعض، فعلى هذا تكون (لا) قد وقعت بين كلامين، فلا مانع من كونها صلة[٢].

يتَّضح مما سبق عدم صحة ما ذهب إليه الشلوبين فى ردِّه على شيخه ابن ملكون حين قال: "وأما زيادة "لا" فى قوله: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ فشئ متفق عليه؛ وقد نصَّ عليه سيبويه[٣] ، ولا يُمكن أن تُحمل الآية إلا على زيادة "لا" فيها؛ لأن ما قبله من الكلام وما بعده يقتضيه"[٤].

فالشيخ ابن ملكون لم يعترضْ على ابن جني فى كون (لا) زائدة، بل لكونها زائدةً لتأكيد النفى، فليس هناك نفيٌ حتى تؤكده (لا).

فانتصف السَّكُوني[٥] لابن جني قائلا: "هنا ما معناه النفى، وهو ما وقع عليه العلم من قوله: ﴿أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾، ويكون هذا من وقوع النفى على العلم، والمراد ما وقع عليه العلم، كقوله: "ما علمتُ أحدًا يقول ذلك إلا زيدًا"

---

(١) ينظر: معانى الفراء (٣/ ٢٠٧) وتأويل مشكل القرآن (٢٤٧)، ومعانى الحروف للرمانى (٨٤) ورصف المبانى (٢٦٠) .

(٢) ينظر: معانى القرآن للزجاج (٥/ ٢٥١) والأصول فى النحو (١/ ٤٠١) وإعراب النحاس (٥/ ٧٨) وشرح ابن يعيش (٨/ ١٠٩) .

(٣) ينظر: الكتاب (٤/ ٢٢٢) نص سيبويه على الزيادة لا على الاتفاق.

(٤) ينظر: البرهان فى علوم القرآن (٣/ ٧٩) .

(٥) هو: أبو على عمر بن محمد بن حمد بن خليل السكونى، مقرئ، من فقهاء المالكية، إشبيلى، نزل بتونس، من مصنفاته: لحن العوام فيما يتعلق بعلم الكلام، والتمييز لما أودعه الزمخشرى من الاعتزالات فى تفسير الكتاب العزيز، والمنهج المشرق فى الاعتراض على كثير من أهل المنطق، توفى ــ رحمه الله ــ سنة (٧١٧هـ) تنظر ترجمته فى: الأعلام (٥/ ٦٣) وطبقات المفسرين للداودى (١/ ٤٣٢) .

فأبدلت من الضمير الذى فى "يقول" ما بعد "إلا"، وإن كان البدل لا يكون إلا فى النفى، فكما كان النفى هنا واقعا على العلم، وحكم لما وقع عليه العلم بحكمه، كذلك يكون تأكيد النفى أيضا على ما وقع عليه العلم، ويحكم للعلم بحكم النفى، فيدخل على العلم توكيد النفى، والمراد به تأكيد نفى ما دخل عليه العلم.

وإذا كانوا قد زادوا "لا" فى الموجب المعنى لمّا توجَّه عليه فعل منفي فى المعنى؛ كقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[1] المعنى: أن تسجد، فزاد "لا" تأكيدا للنفى المعنوى الذى تضمنه "منعك"، فكذلك تُزاد "لا" فى العلم الموجب توكيدا للنفي الذى تضمَّنه الموجّه عليه"[2].

تعقيب وترجيح:

يتضح مما سبق عرضه صحة تعقب ابن ملكون لابن جني، فإن (لا) فى قوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ زائدةٌ لتوكيد الكلام وتقويته[3]، وليس لتوكيد النفى[4]، وما ذهب إليه الإمام السكونى لا يَسْلَمُ له، فهو قياس مع الفارق، فإنَّ فى "منعك" معنى الجحد، كقوله تعالى: ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ ، ففى "حرام" معنى الجحد والمنع، فأين النفي المعنوي فى "العلم"؟!

---

(١) الأعراف/ ١٢ .

(٢) البرهان فى علوم القرآن (٣/ ٧٨، ٧٩) .

(٣) ينظر: أمالى ابن الشجرى (٢/ ٥٤٠) ومغنى اللبيب (٣/ ٣٣٢، ٣٣٨).

(٤) من زيادتها لتوكيد النفى قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ الفاتحة/٧ لئلا يتوهم عطف "الضالين" على "الذين"، وقوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِن بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ﴾ المائدة/ ١٠٣ .

ينظر: أمالى ابن الشجرى (٢/ ٥٤١) والجنى الدانى (٣٠١).

الخاتمة

الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على أشرف رسل الله محمد بن عبدالله خيرِ من نطق بالعربية.

وبعد ...

فهذه دراسة أردتُّ بها الكشفَ عن شخصية رائدة فى النحو العربى، وذلك بدراسة آرائه واختياراته النحوية، إنها شخصية "ابن ملكون" علم من أعلام النحو فى الأندلس.

وقد قدَّم البحث دراسة لعصره الذى عاش فيه، حيث عاش فى القرن السادس الذى نبغ فيه كثيرٌمن النحويين، وذاعت شهرة نحاة الأندلسيين فيه.

ومن معايشة شخصية "ابن ملكون" أسفر البحث عن النتائج الآتية:

١ - لم تتأثر الحركةُ العلميةُ فى هذا العصر بما كان فيه من الفوضى والاضطراب السياسي، فواقع الحياة السياسية فى الأندلس فى القرن السادس الهجري لا يتفق مع ما شهدته البلاد من ازدهار فى الحركة العلمية، فهذا الواقع لا يسمح بالتفرغ لطلب العلم، ورغم هذا نبغ كثيرٌ من نحاة الأندلس فى هذا القرن، كابن السيد البطليوسي، وابن الطراوة، وابن الباذش، وابن هشام اللخمي، والسهيلي، وأبي موسى الجزولي، وغيرهم.

٢ - تنوعت أدلة ابن ملكون النحوية فى اختياراته، يدل على ذلك:

أ - احترامه السماع الوارد عن العرب، فقد علَّل لمنع سيبويه تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر بأنَّ ما ورد عن العرب فى ذلك قليلٌ، وإن كان القياس يُجَوِّزه.

ب - اعتماده على القياس، وذلك فى مسألة (أي) الموصولة بين الإعراب والبناء، وتقديمِ الحال على صاحبها المجرور بحرف جر.

جـ – أخذه باستصحاب الحال، فذهب إلى أن (مُذْ) أصلٌ بذاتها، ولم يُحذف منها شئ، بحجة أنها حرفٌ، والأصل أنَّ الحذفَ والتصريفَ لا يكونان فى الحروف.

د – تعليله منع إقامة المصدر المؤكد مقام الفاعل، بأنَّ المصدرَ المؤكدَ لا يزيد فائدة على ما يُفهم من لفظ الفعل.

٣ – لم يكن ابن ملكون مقَلِّدا لمَنْ سبقه من النحاة، فله شخصيةٌ متميزةٌ فى ما يختاره ويُرجحه من آراء، يقوده الدليلُ الأقوى والحجةُ الواضحة، مما يدل على أن له تميزًا فى تفكيره النحوى، فقد خالف جمهورَ النحويين من البصريين والكوفيين فى مسائلَ عدة، وهى:

١ – حذف أحد مفعولي (ظَنَّ) اختصارا .

٢ – احتمال التنازع وعدمه في البيت الشعري.

٣ – (أل) المصاحبة لفاعلي (نعم) و(بئس) للعهد لا للجنس.

٤ – تفرَّد ابن ملكون ببعض الآراء النحوية التى تدل على شخصيته النحوية المتميزة، وهي:

١ – شَرَطَ لجواز قطع النعت ألا يبنيَ المتكلم كلامَه على ذكر الصفة أولا.

٢ – الأصل فى الظروف عدم تصرفها.

٣ – (مُذْ) أصل بذاتها لم يُحذف منها شئ.

والحمد لله رب العالمين

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد

فهرس أهم المصادر والمراجع

١ – ائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة . للزبيدى . تحقيق دكتور/ طارق الجنابى . الطبعة الأولى . عالم الكتب ــ مكتبة النهضة العربية ــ مصر ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

٢ – ارتشاف الضرب من لسان العرب . لأبى حيان الأندلسى النحوى. تحقيق دكتور/ رجب عثمان محمد . مراجعة دكتور/ رمضان عبدالتواب . الطبعة: الأولى ــ مكتبة الخانجى ــ القاهرة ــ ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.

٣ – الأشباه والنظائر فى النحو. للسيوطى . تحقيق د / عبد العال سالم مكرم. الطبعة الأولى . مؤسسة الرسالة ــ بيروت ٠– ١٤٠٦هـ = ١٩٨٥م.

٤ – الأصول فى النحو. لابن السراج. تحقيق د/ عبدالحسين الفتلى . الطبعة: الثالثة ــ مؤسسة الرسالة ــ بيروت ــ ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.

٥ – إعراب القرآن. لأبى جعفر النحاس . تحقيق دكتور/ زهير غازى زاهد . الطبعة الثانية ــ عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ــ ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

٦ – أمالى ابن الشجرى . تحقيق دكتور/ محمود محمد الطناحى ــ الطبعة: الأولى ــ مكتبة الخانجى ــ القاهرة ــ ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.

٧ – (أي) الموصولة في الدرس النحوي .د / حماد الثمالي . مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها . العدد السابع والعشرون – جمادى الثانية = ١٤٢٤هـ.

٨ – الإيضاح فى شرح المفصل. لابن الحاجب. تحقيق د/ موسى بناى العليلى. مطبعة العانى ــ بغداد ــ وزارة الأوقاف والشئون الدينية ــ ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

٩ – البحر المحيط. لأبى حيان . تحقيق الشيخ/ عادل أحمد عبدالموجود، على محمد معوض ، وآخرين. الطبعة: الأولى ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان ــ ١٤٢٣هـ = ١٩٩٣م.

١٠ – البسيط فى شرح جمل الزجاجى . لابن أبى الربيع. تحقيق دكتور/ عياد الثبيتى . الطبعة: الأولى ــ دار الغرب الإسلامى ــ بيروت ــ ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م.

١١ – التبصرة والتذكرة. للصيمرى. تحقيق الدكتور/ فتحى أحمد مصطفى علم الدين. الطبعة:الأولى. دار الفكر ــ دمشق ــ ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.
١٢ – التخمير (شرح الخوارزمى على المفصل) . تحقيق دكتور/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين . الطبعة: الأولى ــ دار الغرب الإسلامى ــ بيروت = ١٩٩٠م.
١٣ – تذكرة النحاة. لأبى حيان النحوى. تحقيق دكتور/ عفيف عبدالرحمن . الطبعة: الأولى ــ مؤسسة الرسالة ــ بيروت ــ ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
١٤ – التذييل والتكميل فى شرح كتاب التسهيل. لأبى حيان . تحقيق دكتور/ حسن هنداوى. الطبعة: الأولى ــ دار القلم دمشق ــ ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.
١٥ – التصريح بمضمون التوضيح . للشيخ/ خالد الأزهرى . تحقيق دكتور/ محمد باسل عيون السود. الطبعة: الأولى ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان ــ ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.
١٦ – تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد. للدمامينى . تحقيق الدكتور محمد بن عبد الرحمن المفدى. دار بساط – بيروت . الطبعة الأولي. ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
١٧ – تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد. لناظر الجيش. تحقيق دكتور/ على محمد فاخر ، دكتور/ جابر محمد البراجة، وآخرين، الطبعة الأولى ــ دار السلام ــ القاهرة ــ ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.
١٨ – التنبيه على شرح مشكلات الحماسة . لابن جني . تحقيق د/حسن هنداوي . الطبعة الأولى – مكتبة د / هزاع سعد المرشد – الكويت – ١٤٣٠هـ= ٢٠٠٩م.
١٩ – توجيه اللمع . لابن الخباز . تحقيق د / فايز زكي دياب . الطبعة : الثانية – دار السلام – ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.
٢٠ – التوطئة. لأبى علي الشلوبين . تحقيق الأستاذ/ يوسف أحمد المطوع ــ دار التراث العربى ــ القاهرة.

٢١ – الجمل فى النحو . للزجاجى. تحقيق دكتور/ على توفيق الحمد. الطبعة: الأولى ــ مؤسسة الرسالة ــ بيروت ــ دار الأمل ــ الأردن ــ ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

٢٢ – الجنى الدانى في حروف المعانى . للمرادى. تحقيق دكتور/ فخرالدين قباوة، الأستاذ/ محمد نديم فاضل، الطبعة: الأولى ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان ــ ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

٢٣ – خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. للبغدادى. تحقيق الأستاذ/ عبدالسلام هارون. الطبعة: الرابعة ــ مكتبة الخانجى ــ مصر ــ ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

٢٤ – الخصائص. لابن جنى. تحقيق الأستاذ/ محمد على النجار . الهيئة العامة لقصور الثقافة.

٢٥ – الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون. للسمين الحلبى. تحقيق دكتور أحمد الخراط ــ الطبعة:الأولى ــ دار القلم ــ دمشق١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

٢٦ – ديوان امرئ القيس . اعتنى به وشرحه / عبد الرحمن المصطاوي . الطبعة : الثانية – دار المعرفة – بيروت – ١٤٢٥هـ =٢٠٠٤م.

٢٧ – ديوان كثير عزة . جمعه وشرحه د / إحسان عباس – دار الثقافة – بيروت – ١٣٩١هـ = ١٩٧١م.

٢٨ – رصف المباني في شرح حروف المعاني. للمالقي. تحقيق دكتور/ أحمد الخراط . مطبوعات مجمع اللغة العربية ــ دمشق.

٢٩ – سر صناعة الإعراب . لابن جنى. تحقيق دكتور/ حسن هنداوى. الطبعة: الثانية ــ دار القلم ــ دمشق ــ ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

٣٠ – شرح التسهيل. لابن مالك. تحقيق دكتور/ عبدالرحمن السيد، دكتور/ محمد بدوى المختون. الطبعة: الأولى ــ دار هجر ــ القاهرة ــ ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

٣١ – شرح الكافية الشافية . لابن مالك. تحقيق دكتور/ عبدالمنعم أحمد هريدى. الطبعة: الأولى ــ دار المأمون للتراث ــ منشورات جامعة أم القرى ــ مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى ــ ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.
٣٢ – شرح المفصل. لابن يعيش . الطباعة المنيرية ــ مصر.
٣٣ – شرح جمل الزجاجى . لابن خروف . تحقيق دكتورة/ سلوى محمد عمر ــ الطبعة: الأولى ــ مطبوعات جامعة أم القرى ــ معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامى ــ مكة المكرمة = ١٤١٩هـ.
٣٤ – شرح جمل الزجاجى. لابن عصفور. تحقيق دكتور/ صاحب أبوجناح ــ ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.
٣٥ – شرح شافية ابن الحاجب.للرضى.تحقيق الشيخ/ محمد نورالحسن، الشيخ/ محمد الزفزاف، الشيخ/ محمد محيى الدين عبدالحميد ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان ــ ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.
٣٦ – شرح كافية ابن الحاجب. للرضى. تحقيق د/ يوسف حسن عمر. الطبعة: الثانية ــ منشورات جامعة قار يونس ــ بنغازى = ١٩٩٦م. وأخرى بتحقيق د/ أحمد السيد أحمد ــ المكتبة التوفيقية.
٣٧ – شفاء العليل فى إيضاح التسهيل. للسلسيلى. تحقيق دكتور/ الشريف عبدالله على الحسينى البركاتى. الطبعة الأولى: المكتبة الفيصلية ــ مكة المكرمة ــ ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
٣٨ – الكتاب . لسيبويه. تحقيق الأستاذ/ عبدالسلام هارون . الطبعة: الثالثة ــ مكتبة الخانجى ــ القاهرة ــ ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
٣٩ – كتاب الإيضاح. للفارسى. تحقيق دكتور/ كاظم بحر المرجان. الطبعة الثانية ــ عالم الكتب ــ ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م.
٤٠ – كتاب الحلل فى إصلاح الخلل من كتاب الجمل. لابن السيد البطليوسى. تحقيق د/ سعيد عبدالكريم سعودى.

٤١ – الكشاف. للزمخشرى. تحقيق الشيخ/ عادل أحمد عبدالموجود، الشيخ/ على محمد معوض، ودكتور/ فتحى عبدالرحمن حجازى. الطبعة الأولى ــ مكتبة العبيكان ــ الرياض ــ ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.
٤٢ – اللباب في علل البناء والإعراب. للعكبرى . تحقيق دكتور/ عبدالإله نبهان، ود/ غازى مختار طليمات. الطبعة الأولى ــ دار الفكر المعاصر ــ بيروت، دار الفكر ــ دمشق ــ ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.
٤٣ – اللمع فى العربية . لابن جني . تحقيق دكتور/ سميح أبومغلى ــ دار مجدلاوى ــ عمان = ١٩٨٨م.
٤٤ – المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. لابن جنى. تحقيق الأستاذ/ على النجدى ناصف، الأستاذ/ عبدالحليم النجار، دكتور/ عبدالفتاح إسماعيل شلبى. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ــ لجنة إحياء كتب السنة ــ القاهرة ــ ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.
٤٥ – المسائل الحلبيات. لأبى على الفارسى. تحقيق دكتور/ حسن هنداوى. الطبعة الأولى ــ دار القلم ــ دمشق ــ دار المنارة ــ الأردن ــ ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
٤٦ – المساعد على تسهيل الفوائد. لابن عقيل. تحقيق دكتور/ محمد كامل بركات. الطبعة: الثانية ــ معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامى ــ مركز إحياء التراث الإسلامى ــ مكة المكرمة ــ ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.
٤٧ – معانى الحروف. للرماني . تحقيق دكتور/ عبدالفتاح إسماعيل شلبى . الطبعة: الثانية ــ دار الشروق ــ جدة ــ ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
٤٨ – معانى القرآن. للأخفش. تحقيق دكتورة/ هدى قراعة. الطبعة الأولى ــ مكتبة الخانجى ــ القاهرة ــ ١٤١١هـ = ١٩٩٠م.
٤٩ – معانى القرآن . للفراء . تحقيق الأساتذة/ محمد على النجار، أحمد يوسف نجاتى، ودكتور/ عبدالفتاح إسماعيل شلبى. الطبعة: الثالثة ــ عالم الكتب ــ بيروت ــ ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

٥٠ – معانى القرآن وإعرابه . للزجاج. تحقيق دكتور/ عبدالجليل شلبى . الطبعة: الأولى ــ عالم الكتب ــ بيروت ــ ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

٥١ – مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب. لابن هشام. تحقيق د/عبداللطيف الخطيب – سلسلة التراث العربي – الكويت – ١٤٢١هـ =٢٠٠٠م .

٥٢ – المقتصد لشرح الإيضاح. لعبدالقاهر الجرجانى. تحقيق دكتور/ كاظم بحر المرجان ــ دار الرشيد ــ بغداد ــ منشورات وزارة الثقافة والإعلام ــ الجمهورية العراقية = ١٩٨٢م.

٥٣ – المقتضب . للمبرد . تحقيق دكتور/ محمد عبدالخالق عضيمة ــ الطبعة: الثانية ــ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ــ القاهرة ــ لجنة إحياء التراث الإسلامى ــ ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.

٥٤ – نتائج الفكر فى النحو. للسهيلي. تحقيق الشيخ/ عادل أحمد عبدالموجود، الشيخ/ على محمد معوض. الطبعة: الأولى ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.

٥٥ – النحو الوافي للأستاذ / عباس حسن – الطبعة الثالثة – دار المعارف – مصر.

٥٦ – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . للسيوطي . تحقيق أ/أحمد شمس الدين. الطبعة: الأولى ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.